التخطيط في مصر

بين الحاضر والمستقبل

إعداد/ دكتور أبوزيد راجح

الفهرســـــت

مقدمـــــة ٤

أولاً: الخصوصية المصرية ٦

(١) الحيز المأهول الحالي ٦

(٢) الحيز غير المأهول (المهجور) ٧

(٣) النمو السكاني والبعد المكاني ٨

(٤) الانتشار السكاني : الشرائح السكانية المستهدفة للانتقال إلى الحيز الجديد ١٠

ثانياً: النظام المؤسسي الحالي للتخطيط في مصر ١١

(١) النظام المؤسسي للتخطيط العمراني واستخدامات الأراضي ١١

(٢) النظام المؤسسي للتخطيط الاقتصادي ١٤

(٣) النظام المؤسسي لإدارة أراضي الدولة ١٥

ثالثاً: خطط التنمية القطاعية والإقليمية ١٨

(١) الخطط القطاعية القومية ١٨

(٢) الخطط الإقليمية ٢٠

(٣) تجارب مصر في التنمية الإقليمية ٢٢

رابعاً: المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية حتى عام ٢٠٥٢ ٢٤

خامساً: تقسيم مصر إلى أقاليم تنموية ٣٦

(١) المركزية واللامركزية في الإدارة ٣٦

(٢) تحديد حدود الأقاليم ٣٧

(٣) مجموعات الأقاليم ٣٨

(٤) مهام الأقاليم وأطرها الإدارية والتشريعية ٣٩

(٥) تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية: مشروع وزارة الإدارة المحلية ٤٠

سادساً: الهيكل التنظيمي المقترح لإعداد المخطط القومي للتنمية الشاملة ٤٦

البحر المتوسط
MEDITERRANEAN SEA
الدلتا
مطروح
Matruh
الإسماعيلية
Ismailiya
القاهرة
CAIRO
السويس
Suez
سيناء
SINAI
منخفض القطارة
QATTARA DEPRESSION
الجيزة
Giza
الفيوم
El Fayum
بني سويف
Beni Suef
النيل
NILE
الواحات البحرية
BAHARIA OASES
المنيا
Minya
EASTERN DESERT
الصحراء الشرقية
WESTERN DESERT
الصحراء الغربية
أسيوط
Asyut
واحات الفرافرة
FARAFRA OASES
سوهاج
Sohag
قنا
Qena
الواحات الداخلة
DAKHLA OASES
الواحات الخارجة
KHARGA OASES
أسوان
Aswan
السد العالي
High Dam
WESTERN DESERT
الصحراء الغربية
LYBIAN DESERT
الصحراء الليبية

التخطيط في مصر

"جناحان بدون طائر"

مقدمة

عنوان هذا البحث "**التخطيط في مصر جناحان بدون طائر**". والمقصود بالجناح الأول هو **تخطيط التنمية العمرانية** ويعني ذلك التخطيط المكانى للتنمية باعتبار أن المكان هو "وعاء التنمية" . أما الجناح الثانى فهو يمثل **تخطيط التنمية الاقتصادية** بمجالاتها المختلفة مثل التنمية الصناعية والتنمية الزراعية والتنمية السياحية وغيرها من النشاطات التنموية الاقتصادية . ويشمل ذلك أيضاً التنمية البشرية والاجتماعية.

وغنى عن الذكر أن التخطيط القومى الشامل يجب أن يشمل هذين المجالين الكبيرين : تخطيط التنمية الاقتصادية من ناحية وتخطيط التنمية العمرانية من جهة أخري، بحيث يكونان متسقين ومتكاملين ومتزامنين بل ومتحدين فى وحدة عضوية واحدة. ولكن ما جري وما يجري في مصر أمر مختلف ؛ فالتخطيط العمرانى يسير منفرداً في مساره ، والتخطيط الاقتصادى – بقطاعاته المتعددة – يسير فى مسار آخر دون أن تجمعهما استراتيجية أو سياسة أو خطط واحدة. وانفصال هذين المجالين – أو الجناحين بدون طائر يجمعهما – يجعل العملية التخطيطية عاجزة عن الحركة ، فضلاً عن الطيران إلى آفاق أوسع وأرحب.

إن مصر قد عانت كل المعاناة من ثلاث: **الانفرادية** أي انفراد جهة ما بمحاولة حل مشاكلها دون السعى إلى التعاون المثمر الفعّال مع الجهات الأخرى المعنية بهذه المشاكل . ومن **الأحادية** أى النظر إلى المشكلة على أنها مشكلة أحادية قائمة بذاتها دون أن نفطن إلى أن المشكلة – فى أغلب الأحيان– لها أوجهها المتعددة (اقتصادية–اجتماعية– بيئية–إدارية). وأنها تتشابك بطبيعة الأمور مع غيرها من المشاكل: تؤثر فيها وتتأثر بها . وكذلك عانت **الازدواجية** في الأداء وتعنى تكليف جهتين مختلفتين– بموجب القانون أو القرارات الجمهورية – بالقيام بأداء نفس المهام .

وقد أدى ذلك إلى تشابك المسئوليات وتشتت الجهود وضياع الوقت والمال دون تحقيق أى شئ يذكر من هذه المهام . ونرجو لمصر فى عهدها الجديد أن تتخلص من "الانفرادية" و"الأحادية" و "الازدواجية" وأن تواجه مشاكلها "بروح الفريق" وبالتعاون الصادق بين المسئولين عن إدارة تنميتها . وأن يدرك بنوها أن النظرة الأحادية للمشكلة إنما تعنى "فصل الجزء عن الكل"

ولا تؤدى إلى حلّها بل إلى تفاقمها. وأن الازدواجية تعنى أن الجهود المبذولة لا تتكامل فيما بينها، بل في حقيقة الأمر يلغى بعضها البعض.

وتوضح هذه الورقة فى المقام الأول ضرورة النظرة الكلية الشاملة فى تخطيط التنمية ، وضرورة التعاون بين شركاء هذه التنمية لتحقيقها على المستوى المحلى والإقليمي والقومى .

أولاً: الخصوصية المصرية

تتمثل الخصوصية المصرية في حقيقتين أساسيتين: الأولي جغرافية والثانية سكانية . أما الحقيقة الجغرافية فهي أن مصر تنقسم إلي حيزين متباينين كل التباين ، والحد الفاصل بينهما واضح تماماً كالحد الفاصل بين اليابس والماء . فالحيز الأول هو الحيز المعمور الذي يعيش فيه سكان مصر منذ الاستقرار الأول في وادي نهر النيل وفي دلتاه وحتى الآن . أما الحيز الثاني فهو شبه خال غير مأهول ويشمل صحراوات مصر وسواحلها .

وأما الحقيقة السكانية فتتمثل في النمو السكاني المتزايد خلال العقود الأخيرة ، وعدم إدارة هذا النمو مكانيا وتنموياً إدارة رشيدة ؛ وذلك بوضع الاستراتيجيات والخطط بعيدة المدى لمواجهة هذه الزيادة السكانية الكبيرة المستمرة ، وما تحتاجه من حيز مكاني وفرص عمل يسيران في تناسب وتزامن معها.

(١) الحيز العمراني المأهول الحالي

يشتمل الحيز العمراني الحالي على الوادي في الجنوب، والدلتا في الشمال ، وتبلغ مساحته حوالي ٥,٧% فقط من مساحة مصر الكلية ، ويسكنه ٩٨%من سكانها .

ويعاني هذا الحيز مشاكل خطيرة متفاقمة – في مدنه وقراه – تهدد بتآكل سريع لهذ الحيز، مع حياة حضرية متدنية عادة ما توصف "بالعشوائية" في أغلب مناحيها . ومن أمثلة هذه المشاكل مايلي:

١- عدم قدرة هذا الحيز على استيعاب مزيد من السكان وتجاوزه درجة التشبع السكاني القصوى بمراحل كبيرة.

٢- الكثافة السكانية العالية والتي تكاد أن تكون من أعلى الكثافات السكانية في العالم .إذ تبلغ الكثافة السكانية في القاهرة ٤٢ ألف نسمة في الكيلو متر المربع ، بينما تبلغ هذه الكثافة في العواصم الأوربية ما بين ٨-١٠ آلاف نسمة ، أي أن كثافة القاهرة تبلغ حوالي خمس مرات نظيرتها في العالم الغربي ، (وفي بعض أحياء القاهرة تصل الكثافة السكانية إلي ١٠٠ ألف نسمة في الكيلو متر المربع مثل باب الشعرية) .

٣- تآكل الأراضي الزراعية نتيجة للامتدادات العمرانية للمدن والقرى عليها . فقد فقدت مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين ٣٥% من أراضيهـا الزراعية نتيجة لذلك . وتفقد

سنوياً حوالى ٤٠ ألف فدان ، وإذا استمر هذا المعدل فى التآكل فسوف تختفى الأراضى الزراعية تماماً ما بين عامى ٢٠٧٠ و ٢١٠٠ حسب تقدير بعض خبراء التخطيط العمرانى.

٤- الخلل الواضح فى المنظومة العمرانية والذى يتمثل فى عدم تسلسل أحجام المدن التسلسل الطبيعى المعترف به فى علم العمران، مع طغيان البؤرة القاهرية على المنظومة العمرانية بأكملها .إذ يبلغ عدد سكانها خمس مجموع السكان فى مصر، وتستحوذ وحدها على ما يقرب من ٤٠% من مجموع الاستثمارات في مجال الانتاج والخدمات.

٥- النمو العشوائى بصورة متزايدة . فقد تمكنت ظاهرة النمو العشوائى من بنية العمران المصرى المعاصر. ولم تعد ظاهرة استثنائية يمكن احتواؤها وعلاجها ، بل صارت ظاهرة كل المدن وكل القرى . فأصبحت بذلك حقيقة قائمة وجدت لتبقى ، بكل ما يعنيه ذلك من اثار اجتماعية بالغة الخطورة .

ويهدف التخطيط التنموى للحيز الحالى إلى إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشاكل المتفاقمة وإصلاح الخلل الواضح فى منظومة العمران .

(٢) الحيز غير المأهول (المهجور)

يشمل هذا الحيز صحراوات مصر وسواحلها خارج الوادى والدلتا . ويتكون من أقاليم متباوتة بيئياً وإيكولوجياً من صحراوات ومنخفضات وهضاب ومرتفعات وسواحل. وكذلك يتكون من مناطق متعددة الإمكانات التنموية ، ومناطق أحادية الإمكانات ، ومناطق ليس لها إمكانات تنموية معروفة. وتبلغ مساحة هذا الحيز حوالى ٩٤% من المساحة الكلية لمصر كما سبقت الإشارة .

ومن المتوقع أن يبلغ تعداد السكان فى مصر فى عام ٢٠٥٠ ما يزيد على ١٤٠ مليون نسمة ، بزيادة سكانية قدرها حوالى ٦٠ مليون نسمة على تعدادها الحالى . ولما كان الحيز الحالى قد تجاوز درجة التشبع القصوى للسكان ولم يعد قادراً على استيعاب مزيد منهم كما سبق ذكره ، فلابد أن تتجه الزيادة السكانية المتوقعة خلال الأربعين سنة القادمة إلى محاور تنموية جديدة خارج الوادى والدلتا ، إذا ما أردنا أن نحتفظ بالبقية الباقية من أراضى هذا الحيز المأهول الحالى.

وتستلزم تنمية الحيز الجديد تحديد الأقاليم والمناطق الواعدة ومعرفة إمكاناتها التنموية الكامنة والظاهرة . وكذلك تحديد الأنشطة التنموية التى يمكن أن تتوطن فيها . ودراسة الأنماط التخطيطية والمعمارية للمستقرات البشرية التى ستقام بها

حسب الطبيعة البيئية والإيكولوجية لكل منطقة وإقليم . أى دراسة النسق العمرانى الملائم لكل منها بما فى ذلك دراسة البنية الأساسية – من طرق ونقل و مطارات وموانئ ومرافق وغيرها – اللازمة لهذا الحيز الجديد .

وتتطلب التنمية العمرانية ربط الحيز الجديد بالحيز القديم لكي تكون مصر بكافة مسطحها الجغرافي وحدة تنموية واحدة .

ويعنى ما سبق أنه خلال الأربعين سنة القادمة يجب أن تمتد مساحة المعمور المصرى من ٥,٧% إلى ١٢% من المساحة الكلية لمصر ، ويستلزم ذلك إنشاء حوالى ١٥٠ مدينة جديدة قادرة على استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة.

(٣) النمو السكاني والبعد المكاني

بلغت الدول المتقدمة Developed Countries درجة التوازن السكاني Demographic Stability خلال النصف الأخير من القرن العشرين . لذا فإن مجتمعاتها لا تواجه في الوقت الحالي زيادة سكانية حقيقية . وتتجه التنمية الاقتصادية بها أساسا إلي تحقيق الإرتقاء المستمر بنوعية الحياة Quality Of Life للفرد والمجتمع .

ولكن الأمر مختلف بالنسبة للدول النامية Developing Countries . فسوف يمر وقت طويل قبل أن تصل هذه الدول إلي درجة الاتزان السكاني. وفي هذه الأثناء تتجه مشروعات التنمية بها إلي تحقيق هدفين : أولهما تحقيق متطلبات الزيادة السكانية من توفير فرص عمل كافية ومناسبة لها ، وثانيهما العمل بقدر الإمكان علي الارتقاء بمستوي الحياة لشرائح المجتمع الحالي .

وتنقسم الدول النامية في مجال النمو السكاني والبعد المكاني إلي مجموعتين: المجموعة الأولي يمتد الحيز المعمور فيها ليغطي مسطحها الجغرافي. وفي مثل هذه الدول تنتشر المستقرات البشرية في كل أقاليمها ، وإن كانت هذه الأقاليم تتفاوت فيما بينها في كثافتها السكانية والعمرانية تفاوتاً كبيراً. وفي هذه الحالة يستلزم النمو السكاني امتداداً عمرانياً وتدريجياً للمراكز الحضارية الحالية ، وكذلك إنشاء مستقرات جديدة في الفراغات المكانية بين هذه المراكز. أو بمعنى آخر فإن النمو السكاني وبالتالي النمو الحضري يتمان بصورة شبه متساوية ومتوازنة علي المستوي القومي. أي أن الحيز الجديد والحيز القديم متداخلان ومتكاملان في نسيج عمراني وتنموي واحد.

وتعتمد الامتدادات العمرانية والمستقرات الجديدة في هذه الدول في نموها إلي حد كبير علي المراكز الحضرية الحالية – في مراحلها الأولي علي الأقل – وذلك في إمدادها بما تحتاجه من

عمالة وخدمات وبنية أساسية وشبكات نقل. أي أن النمو السكاني وما يحتاجه من نمو حضري يتم في هذه المجموعة من الدول بصورة هينة وسهلة إلى حد كبير.

أما المجموعة الثانية فهي الدول الصحراوية مثل مصر. فالمشكلة هنا مضاعفة وأكثر صعوبة. فالحيز المسكون أشبه بواحة شريطية ضيقة ممتدة بطول البلاد من الجنوب إلي الشمال تحفها صحراوات من الجانبين. ويحدها شمالاً البحر المتوسط وشرقاً البحر الأحمر.

كان هناك شبه اتزان تاريخي بين عدد السكان وبين مساحة الحيز المأهول في مصر منذ بدأ الاستقرار علي ضفاف النيل وحتى منتصف القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين وحتى الآن اختل هذا الاتزان اختلالاً كبيراً. فقد زاد عدد السكان في هذه الفترة إلي أربعة أضعاف. ولكن لم يقابل هذا النمو السكاني زيادة متناسبة معه في مساحة المكان المعمور، بل تم النمو السكاني المتزايد داخل النطاق الثابت للحيز الحالي. أي أن الوعاء المكاني أصبح يحتوي علي أربعة أضعاف ما كان يحتويه من السكان قبل ستين عاماً كما سبق الإشارة إليه.

لقد كان على مصر أن تسعى إلى تنمية مناطق جديدة بعيدة عن الحيز الحالي في الصحراوات والسواحل لاستقبال الزيادة المطردة من السكان . والامتداد هنا ليس امتداداً سلساً هيناً للمراكز الحضرية القائمة ، بل هو أشبه بهجرة سكانية جماعية إلى أقاليم نائية وإقامة حياة جديدة بكل ما تحتاجه هذه الحياة من مقومات مثل إقامة شبكة نقل وبنية أساسية وإسكان وتوفير فرص عمل كافية وجاذبة للسكان. ويعني ذلك أن مواجهة النمو السكاني في الدول الصحراوية مثل مصر أكثر صعوبة من مجموعة الدول الأخرى وتتطلب بالضرورة جهداً مضاعفاً وتكلفة عالية.

والأمر يكون هيناً على مصر لو تمت مواجهة الزيادة السكانية بتوفير حيز مكاني متناسب معها مع بدايات هذا النمو الكبير في منتصف القرن العشرين ، لكي يسير النمو السكاني والامتداد المكاني في تزامن وتناسق . ولكن التباطؤ في توفير مثل هذا الحيز أدى إلى تفاقم المشاكل الحياتية في الحيز القديم كما سبق ذكره ، مما يتطلب من الدولة ليس فقط إقامة حيز مكاني جديد لاستقبال الزيادة السكانية بل أيضاً حل مشاكل الحيز الحالي التي تزداد خطورة و تفاقماً. وهذا يعني زيادة الأعباء الملقاة علي كاهل الدولة زيادة كبيرة تكاد أن تخرج عن نطاق إمكاناتها.

مما سبق يتضح أن الانتقال من الحيز الحالي في الوادي والدلتا إلى آفاق جديدة في صحراوات مصر وسواحلها أصبح أمراً مصيرياً بالنسبة لمصر والمصريين ، وينطبق عليه بحق القول الشهير " نكون أو لا نكون" . والتحدي الذي يواجه مصر في هذا الشأن هو أنها تقع في الوقت الحالي بين حيز قائم قد تآكل وشاخ ويفقد صلاحيته بمعدل متزايد ، وحيز جديد لم يولد بعد .

(٤) الانتشار السكاني: الشرائح السكانية المستهدفة للانتقال إلي الحيز الجديد

عند إعداد مخطط استراتيجي قومي للتنمية علي كامل المسطح الجغرافي المصري بحيزيه القديم والجديد فإن الشرائح السكانية التي يمكن أن تنتقل إلى المحاور الجديدة هي :

١- الأسر المكوّنة حديثاً Newly Formed Families

يبدو أن الأسر الشابة سوف تمثل الجزء الأكبر من الشرائح السكانية التي يمكنها أن تترك الحيز القديم وتنتقل إلى الحيز الجديد ، ذلك لأنها أقل الشرائح ارتباطاً بالحيز القديم ، وأكثرها اهتماماً بالمستقبل واقبالاً على المخاطر ، وأكثرها ديناميكية وقدرة على التأقلم مع الحياة الجديدة ، بل والمشاركة في صنعها . ويبلغ عدد هذه الأسر- حسب سجلات عقود الزواج- ما يزيد على ٦٠٠ ألف أسرة في العام.

٢- الأسر الحالية

يصعب على الأسر في الأحوال العادية أن تنتقل إلى حياة جديدة وذلك لاستقرارهم الاجتماعي والسكنى في مستقراتهم الحالية ، وتعودهم على أنماط حياتية آمنة ، وارتباط أفراد الأسرة بأعمالهم ومهنهم الحالية . ولكن إذا ما وجدت الأسرة من الحوافز ما يشجعها على الهجرة إلى المناطق الجديدة ، وأن تجد في ذلك ما يحقق ليس فقط احتياجاتها الأساسية بل أيضاً طموحاتها وآمالها ، فإنها في هذه الحالة قد تكون أكثر استعداداً للمخاطرة على ترك الحيز القديم والاستقرار في الحيز الجديد .

٣- الشباب المجنّد

يمكن تشجيع المجندين في القوات المسلحة على الاستقرار في الأقاليم الجديدة بعد انتهاء فترة تجنيدهم . ولكن قبل ذلك يجب تدريب هؤلاء الشباب أثناء فترة التجنيد على المهن والحرف المطلوبة لمشروعات التنمية الجديدة ، بما في ذلك استخدام التقنيات الحديثة اللازمة لهذه المشروعات .

ويقدر عدد أفراد هذه الشرائح المستهدفة بما يزيد على مليون ونصف مليون نسمة في العام ، أي حوالي ٦٠ مليون نسمة خلال الأربعين عاماً القادمة ، وهو العدد المتوقع للزيادة السكانية في هذه الفترة .

ويجب أن تتلقى هذه الشرائح السكانية التأهيل الكافي واللازم لهم للانتقال للعيش في الأقاليم بها ، بما في ذلك كيفية التعامل مع مواطني هذه الأقاليم الأصليين بحيث يكونون معاً مجتمعاً متعاوناً ومتكاملاً .

ثانياً: النظام المؤسسي الحالي للتخطيط في مصر

(١) النظام المؤسسي للتخطيط العمراني واستخدامات الأراضي

يشتمل النظام المؤسسي للتخطيط العمراني واستخدامات الأراضي علي الهيئات والمؤسسات الآتية:

١- الهيئة العامة للتخطيط العمرانى

تم إنشاء الهيئـــة العامة للتخطيط العمرانى التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بموجب القرار الجمهورى رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ باعتبارها جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمرانى وإعداد خطط وبرامج التنمية على مستوى الجمهورية . وقامت الهيئة فى مجال أنشطتها بالعديد من المشروعـــات ، نذكر منها ما يلي:

- إعداد خريطة التنمية والتعمير لمصر بهدف التعرف على المناطق الملائمة لإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة.
- وضع استراتيجية التنميـــة الشاملـــة لأقاليم صعيد مصر الشمالى والأوسط والجنوبى.
- إعداد استراتيجية تنميـــة شبه جزيرة سينـــاء .
- إعداد استراتيجية تنميـــة ساحل البحر الأحمر .
- إعداد استراتيجية تنميـــة الساحـــل الشمـــالى .
- تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية وهى إقليم القاهرة الكبري وإقليم قناة السويس وإقليم الدلتـــا وإقليم أسيوط وإقليم جنوب الصعيـــد . وإنشـــاء مراكز إقليمية للهيئة بكل منها .
- إعداد مخطط هيكلى للقاهرة الكبرى .
- إعداد مخططات هيكلية للعديد من المدن والعديد من القرى .

وقد تم تنفيذ القليل من هذه المشروعـــات (مثل الطريق الدائـــرى حول القاهـــرة) ولكـــن بقيت أغلب هذه المشروعـــات في طور التخطيط الأولـــى أي مرحلة التخطيط الهيكلـــى ، ولم تتجاوزه إلى مراحل التخطيط التفصيلـــى والتنفيـــذى .

ثم جاء قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ فأكد دور الهيئة فى رسم السياسة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية المستدامة ؛ فجعل من مهامها ما يلي:

- وضع البرنامـــج القومى لإعداد المخططات الاستراتيجيـــة للتنميـــة العمرانيـــة بمختلف مستوياتهـــا.

- إعداد المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية على المستوى القومي والإقليمي والمحافظة، والمخططات الاستراتيجية العامة للمدن والقرى وأحوزتها العمرانية .

٢- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية

أنشئ المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية بموجب قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ويشّكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المختصين و رؤساء الجهات المعنية بالتنمية العمرانية و استخدامات أراضى الدولة وبعض الخبراء المتخصصين فى مسائل العمران . وجاء ضمن اختصاصات المجلس ما يلي:

- إقرار الأهداف والسياسات العامة للتخطيط والتنمية العمرانية والتنسيق الحضارى على المستوى القومى .
- التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية بالتنمية العمرانية و استخدامات أراضى الدولة لوضع وتنفيذ المخطط الاستراتيجى القومى .
- اعتماد و إقرار التخطيط القومى الشامل للتنمية العمرانية و كذلك المخططات الإقليمية و المحلية.

وقد قرر المجلس أن تكون الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بمثابة أمانته الفنية . وكلّفها عام ٢٠٠٩ بإعداد المخطط الاستراتيجى القومى للتنمية العمرانية حتى عام ٢٠٥٢ . وتقوم الهيئة حالياً بإعداد هذا المخطط .

٣- المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة

أنشئ المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ . ويشّكل مجلس إدارة المركز برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء، ويصدر بتشكيله قرار من رئيس مجلس الوزراء . ويتولى المركز بالتنسيق مع الجهات المعنية ممارسة اختصاصاته ، والتي من أهمها :

- حصر وتقويم أراضى الدولة خارج الوادى والدلتا و إعداد التخطيط العام لتنميتها ولاستخداماتها في إطار السياسة العامة للدولة .
- إعداد خريطة التخطيط العام لاستخدامات أراضى الدولة فى جميع الأغراض .
- إعداد الخرائط التفصيلية لتخطيط استخدامات الأراضى من واقع خريطة التخطيط العام، وتسليم كل وزارة خريطة الأراضى المخصصة لاستخدامات أنشطتها للعمل بموجبها.
- الاشتراك فى اختيار و تحديد المواقع اللازمة للمشروعات الرئيسية (الطرق – خطوط السكة الحديد – المناطق الاقتصادية ... وغيرها).

- توثيق حدود كردونات المدن والقرى فى الحيز الحالى وإعداد الدراسات الخاصة بتوسعاتها و امتداداتها .

ويقوم المركـــز - بموجب قرار إنشائه - بحصر أراضى الدولة خارج زمام الحيز الحالى فى الوادى والدلتـــا وإعداد تخطيط لها بهدفين أساسيـــن : أولهما تنميتها و ثانيهما تحديـــد استخداماتها ، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية: الإنتاجية والخدمية ووزارة الدفـــاع . أى أن هذا المركـــز سيتولى إعداد مخطط شامل لجميع الأراضـــى الصحراويـــة والساحليـــة ، وسيشمل هذا المخطط استخدامات الأراضى الأخرى الزراعية والصناعيـــة والسياحيـــة والعمرانيـــة وغيرهـــا ، كمـــا سيتولى المركز إعـــداد المخططـــات التفصيليـــة لهـــذا المخطـــط الشامـــل . ويقوم المركـــز بتسليـــم كـــل وزارة خريطـــة الأراضـــى المخصصـــة لاستخداماتهـــا ، ويكون لها سلطة التصـــرف و التنميـــة واستخـــدام الأراضـــى حسب هـــذه الخريطة .

وتمتـــد مسئولية المركز لتشمـــل المـــدن والقرى الحالية ، إذ يقوم بتوثيق حـــدود كردوناتهـــا وإعـــداد الدراسات والتخطيطـــات الخاصـــة بتوسعاتهـــا . كمـــا تشمـــل مسئوليتـــه الاشتراك في تحديـــد مواقع المشروعات الكبري والمناطـــق الصناعيـــــة وغيرهـــا .

وبمعنى آخر فقد أوكل لهذا المركز- بموجب القرار الجمهورى الخاص بإنشائه - إعداد التخطيط القومى الشامل . وهذا يمثل ازدواجية فى المسئوليات بين هذا المركز وبعض أجهزة الدولة الأخرى فى عدة نواح .

فمن ناحيـــة فـــإن اختصاصـــات المركـــز الوطنـــى لتخطيـــط استخدامات أراضـــى الدولـــة - الواردة فى القرار الجمهورى بإنشائه - تتشابـــه الى حـــد كبيـــر مع اختصاصـــات الهيئة العامـــة للتخطيط العمرانـــى التابعة لـــوزارة الإسكـــان والمرافق والتنميـــة العمرانيـــة والواردة فـــى القرار الجمهورى رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ . ومـــن ناحيـــة أخـــرى تتشابـــه اختصاصـــات المركز مـــع اختصاصـــات الأقاليم التخطيطيـــة التابعـــة لوزارة التخطيـــط الواردة فـــى قرار إنشائهـــا رقـــم ٤٧٥ لسنـــة ١٩٧٧ والتى سيأتـــى ذكرها فيمـــا بعـــد.

أى أنه بموجب قرارات جمهورية ثلاثة تقوم جهات رسمية مختلفـــة و منفصلـــة بنفس المسئوليات والواجبات الخاصة بإعداد التخطيطات التنموية والعمرانية لمصر .

(٢) النظام المؤسسي للتخطيط الاقتصادي

بصدور قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ أمكن إنشاء نظام مؤسسي لإعداد التخطيط العمراني شمل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية والهيئة العامة للتخطيط العمراني وحدد دور كل منهما في وضع هذا التخطيط وتنفيذه . وقد أنشئ المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة – وهو شريك أساسي في مجال التخطيط العمراني – عام ٢٠٠١. ولكن حتى الآن لم يحدد دوره في منظومة هذا التخطيط ، بل إن المهام المكلف بها تتشابه في كثير من النواحي مع مهام الهيئة العامة للتخطيط العمراني كما سبق ذكره .

أما التخطيط الاقتصادي فليس هناك نظام مؤسسي مكلّف بإعداده ، بل تقوم به منفردة عدة جهات وهيئات كل منها في مجال تخصصها دون أن يجمعها الحد الأدنى من التعاون والتكامل . وهذه الهيئات الإنتاجية والخدمية هي:

١- الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة .

٢ – الهيئة العامة للتنمية الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية .

٣ – الهيئة العامة للتنمية السياحية التابعة لوزارة السياحة .

٤ – وزارة الموارد المائية والري .

٥ – وزارة الكهرباء والطاقة .

٦ وزارة النقل .

٧ – جهاز تنمية القرية التابعة لوزارة التنمية المحلية .

مما سبق يتضح أن مسئولية إعداد التخطيط الاقتصادي – سواء كان القومي أو الإقليمي– مسئولية مبعثرة وموزعة بين العديد من الوزارات والجهات . كما أنه ليس هناك التشريعات اللازمة لتنظيم العملية التخطيطية وتحديد مسئولية كل طرف فيها . وهذا يعني أنه ليس لمصر في الوقت الحالي تخطيط اقتصادي بالمعنى العلمي يمكن أن يتكامل مع التخطيط العمراني ويكوّنان معاً التخطيط القومي الشامل الذي نصبو إليه .

إنه من المنطقي بل من طبيعة الأمور أن يتم إعداد التخطيط الاقتصادي تحت مظلة وزارة التخطيط؛ ذلك لأنها وزارة غير قطاعية ومن المفروض أن تعنى – أول ما تعنى– بالتخطيط المستقبلي لتنمية مصر . ومن المقترح أن ينشأ بهذه الوزارة الجهاز الذي يكلّف بالقيام بهذه المهمة–ذلك في حالة عدم وجود مثل هذا الجهاز في الوقت الحالي– وقد يطلق عليه " الهيئة العامة للتخطيط الاقتصادي" على غرار "الهيئة العامة للتخطيط العمراني". ويشرف على هاتين الهيئتين مجلس أعلى واحد برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين بالاقتصاد

والعمران وإدارة استخدامات أراضي الدولة وبعض الخبراء المتخصصين في هذين المجالين.ويقوم هذا المجلس بوضع سياسات إعداد التخطيط القومي والإقليمي ، ووضع أطر استخدامات أراضى الدولة ،وإقرار المخططات واعتماد مشروعاتها تباعاً في مراحل التنفيذ المتتالية. وكذلك يقوم بمراجعة المخططات على فترات زمنية وتعديلها حسب المستجدات التي تطرأ ، وعلى الأخص استخدام التقنيات الجديدة والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية وتسهم في تزايد معدلاتها ، كما سيأتي ذكره تفصيلياً فيما بعد .

(٣) النظام المؤسسي لإدارة أراضى الدولة

١- القوانين الخاصة بحيازة أراضى الدولة خارج الحيز الحالي في الصحراوات والسواحل.

- القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ والذي بموجبه يقوم كل من وزير الدفاع ثم الوزير المسئول عن استصلاح الأراضي ثم الوزير المسئول عن هيئة المجتمعات الجديدة على التوالي ، بتحديد الأراضي اللازمة لمشروعاته في الصحراء والسواحل خارج الزمام الحالي . ويكون لكل وزارة من هذه الوزارات الثلاث الحق في تملك واستغلال والتصرف في الأراضي التي تقوم بتحديدها وتخصيصها لنفسها بقرار وزاري منفرد منها .
- القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ والذي ينص علي تخصيص الأراضي اللازمة للوزارات السابق ذكرها – بعد إضافة وزارة السياحة إليها– بموجب قرار جمهوري يصدر بذلك بعد موافقة مجلس الوزراء وبناء على عرض الوزير المختص . أي أنه بعد أن كان كل وزير يقوم منفرداً بتحديد المناطق اللازمة لنشاط وزارته ، تم وضع نوع من التنسيق بين الوزراء . وأصبح التخصيص يتم من خلال قناة واحدة وهي مجلس الوزراء وبقرار جمهوري .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ الخاص بإنشاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضى الدولة السابق ذكره ، والذي بموجبه يصير هذا الجهاز بمثابة أمانة فنية لمجلس الوزراء بشأن حصر وتخصيص واستخدام أراضي الدولة.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٩٠ والخاصان بوضع قواعد التصرف في الأراضى والعقارات التي تخليها القوات المسلحة ويخصص عائدها لإنشاء مدن ومناطق عسكرية بديلة ، وإنشاء مشروعات إيواء لأفراد هذه القوات .

- القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٨ بتعديل أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ والذى يسمح بتملك رعايا الدول العربية للأراضى المصرية .
- القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ والخاص بوضع قواعد التصرف بالمجان في الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ،أو تأجيرها بإيجار إسمى لإقامة مشروعات استثمارية عليها أو التوسع فيها .

وبدراسة هذه القوانين والقرارات الجمهورية اتضح وجود بعض التناقضات فيما بينها، وأنه يلزم تجميعها في قانون واحد قد يسمى " قانون الأراضى الموحد" على غرار "قانون البناء الموحد" الذي أثبت جدواه وفاعليته منذ صدوره في عام ٢٠٠٨ وحتى الآن .

٢- التصرف في أراضى الدولة

لا يوجد في القوانين والقرارات الجمهورية السابق ذكرها نظام موحد لتسعير الأراضى أو نظام موحد لطريقة وشروط التصرف فيها . فتم تخصيص الأرض للشركات والأفراد بالطرق الآتية :

- التخصيص بالمجان .
- التخصيص بالإيجار الإسمى أو الإيجار الفعلى .
- التصرف في الأرض بالبيع إما بسعر التكلفة أو بسعر السوق أو بالمزاد العلني .

وقد استخدمت كل هذه الطرق في التصرف في الأراضى ، وكان بعضها موضع اعتراض قانوني وصل إلى ساحات المحاكم وصدرت بشأنها أحكام بإلغاء عقود بيع بعض المواقع . هذا ولم تتح الأرض للحيازة عن طريق حق الانتفاع لمدة معينة نظير رسوم سنوية محددة ، رغم الميزات الكبيرة لهذا النظام : منها عدم استخدام الأرض كوسيلة للمضاربة والتربح السريع ، والمحافظة عليها كرأس مال قومى مستدام ، وعدم انتقال ملكيتها إلى أيد غير أمينة على مصلحة الوطن وأمنه ، وكذلك تحقيق الإشراف المباشر على استخدام الأراضى ومنع تغيير استخدامها إلى استخدام يضر بمصلحة الاقتصاد القومى العام . وقد نظم القانون المدنى في مواده من ٩٨٥ إلى ٩٩٥ حق الانتفاع هذا في حيازة الأرض .

٣- غياب النظام المؤسسي للتصرف في أراضى الدولة

لا يوجد حتى الآن نظام مؤسسي محكم ذو كفاءة عالية يتم بموجبه تخصيص الأراضي ، وتحديد استخداماتها التنموية وطرق التصرف فيها ، وكذلك الإشراف المباشر عليها ، ومنع تغيير استخداماتها ، حتى لا تكون وسيلة للتربح السريع غير المشروع للأفراد والشركات .

ويرجع ذلك إلى وجود العديد من الجهات المسئولة عن إدارة أراضى الدولة دون تحديد واضح لمسئوليات كل منها ودون وضعها في هيكل تنظيمي تتحدد فيه العلاقات الوظيفية الأفقية والرأسية بينها .

مما سبق يتضح أن التصرف في أراضى مصر يعانى في حقيقة الأمر تشتتاً قانونياً ومؤسسياً. ولمعالجة هذا التشتت يلزم وضع نظام قانوني مؤسسي موّحد يحقق الاستخدام الأمثل للأرض في تحقيق التنمية المستدامة . وفى ظل الوضع الحالي يصعب إعداد تخطيط تنموي قومي أو إقليمي ، بينما الأرض – وهى وعاء التنمية – لم يتم بعد إيجاد الصيغة الملائمة لإدارتها .

١- ليس هناك تعريف موحد للأرض ينظم تخصيصها وحيازتها واستخدامها
بل يوجد أكثر من ٤٠ قانونا قرار جمهوري

٢- ليس هناك جهة واحدة تتولى الولاية على أراض الدولة نيابة عن المجتمع

٣- عدم وجود جهة سيادية عليا تتولى وضع السياسات
وأسس التخصيص والحيازة والاستخدام وإصدار طلبات
التخصيص والإشراف

٤ نتائج قصور النظام الحالي

١- الإسراف في تخصيص الأراضي بمساحات شاسعة للهيئات
والشركات والأفراد دون بيع تنموي

٢- قيام بعض الشركات بعد تغيير استخدام الأراضي التي حصلت
عليها من أغراض تنموية إلى أغراض أخرى بهدف الربح السريع
والأراضي المخصصة لاستصلاح الزراعي تحولت إلى تجمعات للإسكان
الفاخر

٣- مع غياب نظام مؤسسي انتشرت ظاهرة وضع اليد (٢ مليون فدان)

٤- تحولت الأرض من كونها وعاء للتنمية إلى "سلعة" تباع وتشترى
بهدف المضاربة والثراء الكبير

ثالثاً: خطط التنمية القطاعية والإقليمية

"الخطط المتناثرة"

لم تعرف مصر حتى الآن خطة قومية متكاملة للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية شاملة لكافة عناصر ومكوّنات هذه التنمية ، قامت بإعدادها جهة رسمية مسئولة ، بتكليف من القيادة السيادية للدولة ، وتمت الموافقة عليها من المتخصصين و ذوى الفكر والرأي ، ونالت تأييد الرأي العام لتكون مشروعاً قومياً لمصر ، يعالج مشاكلها ويحقق طموحاتها في الحاضر والمستقبل . والذي تم حتى الآن مجرد خطط قطاعية منفصلة عن بعضها البعض لا يربطها رابط ، و تتمثل فيما يلي:

(١) الخطط القطاعية القومية

أعدت كل وزارة من الوزارات الإنتاجية والخدمية خططها المستقبلية الخاصة بها دون تعاون يذكر فيما بينها كما سبق ذكره . ولذا فقد جاءت هذه الخطط في كثير من نواحيها متعارضة ومتناقضة ، ولا يمكن أن تمثل في وضعها الحالي منظومة تنموية واحدة متناسقة . ونذكر منها الآتي :

١- خطة التنمية الزراعية في مجال مشروعات استصلاح الأراضي والتي تشمل تحديد مواقعها في الأقاليم المختلفة والموارد المائية اللازمة لها .

٢- خطة التنمية الصناعية والتي تشمل المشروعات الصناعية المستقبلية ومناطق توطينها .

٣- خطة التنمية السياحة وتشمل المشروعات الاستثمارية في مجال السياحة مع تحديد المناطق السياحية وأنواع النشاط السياحي في كل منها .

٤- خطة إنشاء المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وتشمل تحديد مواقع هذه المدن وأحجامها وإعداد مخططاتها .

٥- الخطة القومية للتغذية بمياه الشرب والصرف الصحي .

٦- الخطة القومية للتنمية الريفية (مشروع شروق) .

٧- خطة وزارة الموارد المائية والري في زيادة الموارد المائية وترشيد استخدام المياه ، وذلك لمواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمياه .

٨- خطة وزارة النقل في إنشاء شبكات الطرق الحرة والسريعة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ ، أي شبكات النقل البرى والبحري والجوى والتي سوف تغطى المعمور المصري الحالي والمستقبلي ، وتربطه بشبكات النقل الإقليمية والعالمية .

٩- خطة وزارة الكهرباء والطاقة في توفير الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النووية لتلبية متطلبات التنمية المتزايدة .

١٠-خطط الوزارات الأخرى مثل وزارة البيئة ووزارة الثقافة .

قامت كل وزارة من الوزارات السابقة بإعداد خطتها – وهى في بعض الأحيان خطة خمسية قصيرة المدى – كما تقوم منفردة بتنفيذها وذلك دون أن تتجمع مع غيرها من الخطط القطاعية الأخرى في إطار خطة قومية شاملة ، بمراحل تنفيذية متتالية لتحقيق هدف قومي محدد . وبتعبير آخر فإن هذه الخطط القطاعية لا تصب في وعاء تنموي واحد ، بل تسير منفردة كل منها مسارها الخاص بها .

وقد نتج عن هذه الانفرادية في التخطيط والتنفيذ الكثير من التضارب و التعارض ، وضياع الجهد والوقت والمال ، دون تحقيق تنمية حقيقية فعّالة . ونضرب مثالاً على ذلك :

(١) تنمية ساحل البحر المتوسط وتنمية ساحل البحر الأحمر . فقد تنازعت كل من وزارة التعمير والإسكان ووزارة السياحة في أحقية أي منهما في تنمية هذين الساحلين . ولفض التداخل بينهما قرر مجلس الوزراء أن تكون مسئولية تنمية الساحل الشمالي على البحر المتوسط من نصيب وزارة التعمير والإسكان ، ومسئولية تنمية ساحل البحر الأحمر من نصيب وزارة السياحة .

وأقامت وزارة التعمير والإسكان على الساحل الشمالى ما هي متخصصة فيه وتجيد إنشاءه وهو تشييد قرى سكنية للإسكان الموسمى المؤقت ، لاستخدامه لمدد لا تزيد على شهرين في فصل الصيف كل عام لشريحة اجتماعية محدودة . وقد تكلف إنشاء هذه القرى ما يزيد على ٢٠٠ مليار جنيه دون عائد يذكر من السياحة الخارجية يصب في تنمية الاقتصاد القومي العام .

ومن ناحية أخري أقامت وزارة السياحة ما هي متخصصة فيه وتجيد إنشاءه وهو تشييد قرى سياحية لاستخدامها للسياحة الخارجية بطول شاطئ خليج السويس والبحر الأحمر. و إن كان في ذلك تنمية لنشاط واحد وهو السياحة ، إلا أن تعمير هذا الساحل خلا من أنشطة تنموية أخرى، تستوجب إقامة مستقرات بشرية دائمة قادرة على استيعاب بعض من الزيادة السكانية في الوادى والدلتا.

ويعنى ما سبق أنه أصبح في الساحل الشمالى إسكان بلا سياحة ، وفى ساحل البحر الأحمر سياحة بلا إسكان . كما أنه لم يتم في هذين الإقليمين المهمين إلا تعمير شاطئ بعمق كيلومترات قليلة

بطول ساحليهما ، دون تنمية حقيقية للظهير الخلفي بعمق كاف حتى تتحقق لكل منهما تنمية إقليمية مستدامة ومتكاملة . ولو تعاونت هاتان الوزارتان مع الجهة المهتمة بالتنمية الاقتصادية القومية – وهى وزارة التخطيط – لكان لهذين الإقليمين الآن شأن آخر .

والمثال الثاني على عدم التعاون بين الوزارات المختلفة المسئولة عن التنمية يتمثل في حالة مدينة السادات. فقد بدأت وزارة التعمير والإسكان في إنشاء هذه المدينة – ضمن مجموعة الجيل الأول من المدن الجديدة – في أواخر سبعينات القرن العشرين في موقعها المتميز : في منتصف المسافة بين القاهرة والإسكندرية وعلي بعد مسافة محدودة من الحافة الغربية لإقليم الدلتا . وحسب المخطط الأصلي للمدينة كان من المقرر إقامة مجمّع كبير للحديد والصلب ليكون – مع الصناعات المكملة له – القاعدة الاقتصادية الصلبة لتنمية المدينة وتوفير فرص عمل كافية لساكنيها . كما كان من المقرر أن يكون حجم المدينة نصف مليون نسمة علي أن تبلغ هذا الحجم في عام ٢٠٠٠ . ولكن بعد إعداد الموقع المخصص للمجمّع وتوفير كافة ما يلزمه من خدمات –بما في ذلك الإسكان– ليكون مهيأ لإقامته وتشغيله آثرت وزارة الصناعة صاحبة المشروع في اللحظة الأخيرة أن تنقله إلى موقع آخر في الدخيلة على شاطئ البحر المتوسط . إن استخدامات الشواطئ معروفة ولكن بالتأكيد ليس من بينها إقامة صناعات ثقيلة مثل هذا المصنع الكبير . وحرمان مدينة السادات من هذا المجمّع الصناعي أدى إلي تعثر نموّها تعثراً كبيراً ، ولو أقيم فيها لكانت مدينة السادات الآن مدينة عامرة بدلاً من كونها مدينة أشباح كما يحلو للبعض أن يطلقوا عليها .

أسباب تعثر نمو المدن الجديدة (المكانية)

(٢) الخطط الإقليمية

شاهدنا في السنوات الأخيرة العديد من المشروعات الخاصة بتنمية إقليم أو عدة أقاليم دون أن يرتبط ذلك بتخطيط قومي شامل ، تتحدد فيه مكان ومرحلية وأولوية تنمية هذه الأقاليم . وأحياناً تصوّر هذه المشروعات على أنها مشروعات قومية كبرى علينا جميعاً أن نلتف حولها . ومن أمثلة هذه المخططات الإقليمية ما يلي:

١- الخطط الإقليمية لتنمية أقاليم مصر – وزارة التخطيط

قامت وزارة التخطيط بالتعاون مع هيئة التنمية التابعة للأمم المتحدة UNDP بإعداد عدة دراسات لتنمية بعض أقاليم مصر وهى : إقليم القاهرة الذي يشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ، وإقليم شمال الصعيد الذي يشمل محافظات الفيوم وبنى سويف والمنيا وجزءاً من البحر الأحمر ، وإقليم جنوب الصعيد الذي يشمل

د. ابراهيم حمدة
د. صبحى عبد الحكيم

محافظات قنا وأسوان وجنوب محافظة البحر الأحمر ، وإقليم الإسكندرية الذي يشمل محافظات البحيرة و الإسكندرية ومطروح ، وإقليم الدلتا الذي يشمل محافظات المنوفية والغربية و كفر الشيخ ودمياط والشرقية ، وإقليم سيناء الذي يشمل محافظات شمال وجنوب سيناء ومحافظات القناه : بورسعيد والإسماعيلية والسويس .

وتهدف هذه الدراسات إلى تحديد محاور ومجالات التنمية بكل إقليم ، وكذلك تحديد الأطر العامة لمشروع التنمية بأبعاده المكانية خلال العشرين سنة التي بدأت في عام ١٩٩٧ وتنتهي في عام ٢٠١٧. وجدير بالذكر أن مجلس الوزراء في ذلك الوقت قد وافق تباعاً على هذه المخططات . وبذلك اكتسبت الصفة الرسمية وصارت ضمن خطة الدولة المقرر تنفيذها خلال خطط خمسية أربع تمتد لعشرين عاماً .

٢- الخطط الإقليمية لتنمية أقاليم مصر – وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

قامت أجهزة وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بإعداد العديد من التخطيط والدراسات لبعض أقاليم مصر وهى :

- استراتيجية التنمية الشاملة لأقاليم صعيد مصر.
- استراتيجية تنمية شبه جزيرة سيناء .
- خطة تعمير الساحل الشمالي .
- خطة تعمير منطقة الوادي الجديد .
- خطة تنمية منطقة بحيرة السد العالي .
- خطة تنمية شمال خليج السويس .
- خطة تنمية إقليم البحر الأحمر .
- تخطيط وتنمية إقليم القاهرة الكبرى .

٣- مشروع ممر التنمية غرب النيل – مقترح الدكتور فاروق الباز

يمتد ممر التنمية من الشمال للجنوب بمحاذاة الحيز المأهول الحالي ، ويبعد عنه بمسافة تتراوح بين ٢٠و ٦٠ كيلو متراً . ويربط هذا الممر الطولي بالدلتا والوادي عدة ممرات تنموية عرضية ، يمكن أن تمتد غرباً إلى قلب الصحراء الغربية ، وشرقاً إلى ساحل البحر الأحمر عبر الصحراء الشرقية . ومن المقدر أن يستوعب هذا الممر حوالي ٩ ملايين نسمة.

وقد اقترح هذا الممر التنموي الأستاذ الدكتور فاروق الباز، وتقوم وزارة التخطيط حالياً بإعداد دراسة جدوى لهذا المشروع .

٤- مشروع ممر التنمية في الصحراء الغربية - مقترح الدكتور عبد الفتاح القصاص

يمتد هذا الممر المقترح عبر الصحراء الغربية من ساحل البحر المتوسط ماراً بواحات سيوة والبحرية والفرافرة والداخلة والخارجة وباريس حتى إقليم توشكي . ويعتبر مسار هذا المحور أكثر اتساقا مع الطبيعة الجغرافية للصحراء الغربية ، كما تعتبر الواحات أشبه ببؤر نمو Poles Of Growth أو نقط بدايات لتنمية هذا المحور . ولذا فإنه قد يكون أيسر في التنمية من الناحية الطبوغرافية والإيكولوجية ، كما أن المياه الجوفية قد تكون أكثر توفراً في هذا المحور عن غيره من المناطق.

بينما يعتبر ممر الباز امتداداً طبيعياً وتدريجياً للحيز الحالي خصوصاً في محاوره العرضية التي هي أشبه بالأصابع الممتدة من الوادي والدلتا الي عمق الصحراء ، إلا أن الانتشار السكاني في محور القصاص يستلزم الانتقال –أو القفز الى الخارج– من الحيز الحالي الي نقط ارتكاز بعيداً نسبياًعنه مما قد يمثل بعض الصعوبة في تنميته، وقد قام بإعداد دراسة مبدئية لهذا الممر الأستاذ الدكتور ممدوح حمزة للبرهنة علي جدواه.

هذه المشروعات والمخططات الإقليمية قام بإعداد كل منها وزارة أو جهة منفردة دون مشاركة فعّالة مع الجهات الأخرى المعنية بالدراسات التنموية والاقتصادية والعمرانية. كما أنها أيضاً لم تتم في إطار تخطيط قومي شامل وكجزء متكامل فعّال مع كافة أجزائه الأخرى . ويجب أن توضح الدراسات التى تجرى فى إعداد تخطيط الإقليم وفى إعداد التخطيط القومى العلاقة التبادلية بينهما وتأثير كل منهما على تشكيل الآخر . كذلك يجب أن يتحدد في هذه الدراسات الوزن النسبي التنموى للأقاليم المختلفة وأولويات تنفيذ مشروعات كل منها.

(٣) تجارب مصر في التنمية الإقليمية

شهدت مصر، في الحقبة الأخيرة ، تجربتين في تنفيذ تنمية إقليمية بدون غطاء من تخطيط قومي شامل . ففي خلال ثمانينات القرن العشرين أعد تخطيط لتنمية إقليم سيناء . ويمتاز هذا الإقليم بوجود قاعدة سكانية به ، وكذلك بتوفّر قاعدة من البنية الأساسية ، مع تنوع إمكاناته التنموية مما يجعله متعدد الأنشطة التنموية وليس أحادى النشاط ، وذلك فضلاً عن أهمية موقعه البالغة من الناحية الأمنية . ولكن بعد تنفيذ حوالي ٢٧%من خطة التنمية – أمكن خلالها استصلاح حوالي

عشرات آلاف من الأفدنة ، وإقامة مشروعات إنتاجية صناعية مهمة ، وتشييد مراكز علمية جامعية– توقف هذا المشروع وانتقل اهتمام الدولة كلياً من الركن الشمالي الشرقي للبلاد في سيناء إلى ركنها الجنوبي الغربي المقابل في إقليم توشكي ، وهو إقليم خالٍ تماماً من السكان ومن البنية الأساسية ، وتقتصر تنميته على نشاط واحد فقط وهو الزراعة . وبعد أن تم إنفاق ما يزيد على عشرة مليارات جنيه في مد الترع وتبطينها وإقامة محطات رفع مياه ضخمة ، تعثّر تنفيذ المشروع ويواجه حالياً صعوبات كبيرة قد تؤدى إلى توقفه. إذ إنه بعد مرور ما يزيد علي عشرين عاماً من بدء العمل في هذا المشروع لم تستصلح فيه إلا عدة آلاف من الأفدنة بينما كان الهدف منه استصلاح حوالي نصف مليون فدان.

وقد بدأ الحديث يعلو منذ فترة عن ضرورة وأهمية البدء في تنفيذ ممر التنمية الجديد غرب الوادي والدلتا (ممر الدكتور فاروق الباز) كالأمل المنتظر فى حل مشاكل مصر.

والفرق بين تنمية إقليم سيناء وإقليم توشكي واضح وبيّن: إذ إن تنمية سيناء تتطلب رأس مال استثماري أقل نسبياً مع عائداً أسرع ، بينما تنمية توشكي تتطلب رأس مال أكبر مع عائداً طويل المدى.

هذا القفز من إقليم لآخر بدون تنمية أي منهما تنمية كافية يدل على غياب خارطة طريق واضحة لتنمية مصر تنمية شاملة ببعديها المكاني والزماني.

رابعاً: المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية حتى عام ٢٠٥٢

سبق أن ذكر أن المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية قد كلّف الهيئة العامة للتخطيط العمراني في عام ٢٠٠٩ بإعداد المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية. وقد قامت الهيئة بتحديد مراحل العمل ومجالات الدراسة ، كما قامت بتكوين مجموعات العمل المتخصصة للقيام بها. وقد تم مؤخراً إعداد دراسة لهذا المخطط في صورته الأولى وعرضت على المجلس في جلسته بتاريخ ٢٠١١/٦/٩ . وتشمل هذه الدراسة ما يلي :

١- رصد الوضع الحالي في مصر والتحديات الأساسية للتنمية وهى التحديات السكانية والتحديات الاقتصادية وتحديات الحيز المكاني .

٢- التحديات المستقبلية والتي تتمثل في الآتي :

- توفير ٢٩ مليون فرصة عمل جديدة للزيادة السكانية خلال الأربعين عاماً القادمة .
- إيجاد موارد غير تقليدية للمياه والطاقة .
- تحديد القطاعات الرائدة والأنشطة المرشّحة لدفع عجلة النمو .
- تحديد محاور ومناطق التنمية المقترحة لاستيعاب السكان وتوطين الأنشطة .
- رسم الخريطة المكانية والزمنية والقطاعية للتنمية الشاملة لمصر .

٣- تحديد الرؤية التنموية القومية والمكوّنات الأساسية لتحقيق هذه الرؤية.

٤- تحديد الركائز الأساسية التي يقوم عليها المخطط الاستراتيجي وهي:

- الكفاءة الاقتصادية

وتعنى الكفاءة الاقتصادية : تعظيم وتطوير الزراعة – تعظيم وتطوير الصناعة – تعظيم وتطوير التجارة والخدمات الإنتاجية – توفير عناصر للطاقة الجديدة والمتجددة بجانب العناصر التقليدية لمواكبة متطلبات التنمية – توفير مصادر جديدة للمياه وتطوير المصادر الحالية .

- العدالة الاجتماعية .
- المخاطر الطبيعية والبيئية والأمنية .
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمصر .

٥- تحديد النطاقات المكانية الصالحة للتنمية بمجالاتها المختلفة شاملة أقاليم و محاور التنمية الرئيسة والثانوية .

٦- تحديد مراحـــل التنميـــة على النحـــو التالـــي :

- المرحلة الأولى قصيرة المدى (٢٠١٢-٢٠١٧).
- المرحلة الثانية متوسطة المدى (٢٠١٧-٢٠٢٧).
- المرحلة الثالثة بعيدة المدى(٢٠٢٧-٢٠٥٢).

٧- إعداد المخطط الاستراتيجي المقترح شاملاً:

- توزيع الأنشطة التنموية .
- التوزيع السكاني وفرص العمل .
- أعداد و أحجام و أنواع المستقرات البشرية .
- شبكة الطرق الرئيسة .
- التكلفة الاقتصادية للتنمية .

مما سبق يتضح أن المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية قد اشتمل على مكوّنين رئيسين: المكوّن التنموي والمكوّن المكاني . وقد اشتمل المكّون المكاني على تحديد النطاقات والأقاليم والمحاور الصالحة للتنمية بمجالاتها المختلفة ، وشبكات المرافق اللازمة لها، والمستقرات البشرية – من مدن وقرى – التي ستقام في هذا الحيز الجديد .

أما المكّون التنموي فيشمل الأنشطة التنموية الإنتاجية والخدمية التي سوف تتوطن في هذه النطاقات المكانية الجديدة من صناعة و زراعة و خدمات إنتاجية وغيرها .

ومن البدهي أن تحديد النطاقات المكانية يأتي بعد تحديد الأنشطة التنموية و احتياجاتها ، حتى يأتي المكان ملائماً لطبيعة النشاط التنموي الذي سوف يتوطن فيه .

عندما كلّفت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية لم يكن متاحاً لديها خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية– أعدتها الجهات المعنية بالدولة وأخذت ما تستحقه من بحث متعمق ودراسة مستفيضة – لكي تقوم الهيئة بإعداد التخطيط المكاني الملائم لهذه التنمية . لذا فقد أخذت على عاتقها إعداد التخطيط التنموي الاقتصادي المطلوب لمصر خلال الأربعين عاماً القادمة .

وغنى عن الذكر أن الهيئة ليست مؤهلة لإعداد مثل هذا التخطيط التنموي الاقتصادي ، إذ إن تخصصها الأساسي هو التخطيط المكاني Physical Planning . فجمعت من الوزارات والجهات المعنية ما لديها من خطط قطاعية وما في حوزتها من بيانات ، واستعانت ببعض

الخبراء في التخصصات المختلفة في مجالات التنمية . و أعدت في النهاية تصوراً للتنمية الاقتصادية –الإنتاجية و الخدمية– أقامت عليه تصورها للتنمية المكانية والعمرانية .

هذا التصور للتنمية الاقتصادية الذي أعدته الهيئة – رغم الجهد الذي بذل فيه – ليس من الممكن أن يكون الأساس المتين الذي يقام عليه تخطيط تنمية دولة تنمية شاملة لعقود طويلة قادمة بهدف الانتقال بها من دولة نامية إلى دولة متقدمة ، قادرة على المشاركة الفعّالة مع الدول المتقدمة الأخرى في بناء الحضارة المعاصرة .

ونخشى أن يكون مصير هذا التخطيط هو نفس مصير التخطيط الذي سبق أن أعدته نفس الهيئة منذ ما يزيد على عشر سنوات ، وصدر به قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن تحديد استخدامات أراضي الدولة حتى عام ٢٠١٧ . ورغم صدور هذا القرار الجمهوري باعتماد وإقرار هذا التخطيط ، إلا أنه لم يتح له أن يرى النور في يوم من الأيام .

خرائط توضيحية لمشروع المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية حتى عام ٢٠٥٢

تعظيم موقع مصر الجغرافى إقليمياً ودولياً

- مدن بوابات Gate Ways
- منافذ برية
- مطار دولى
- ميناء دولى
- محاور إتصال عرضية
- محاور إتصال طولية

خريطة تجميعية للأراضي الصالحة للتنمية في مصر

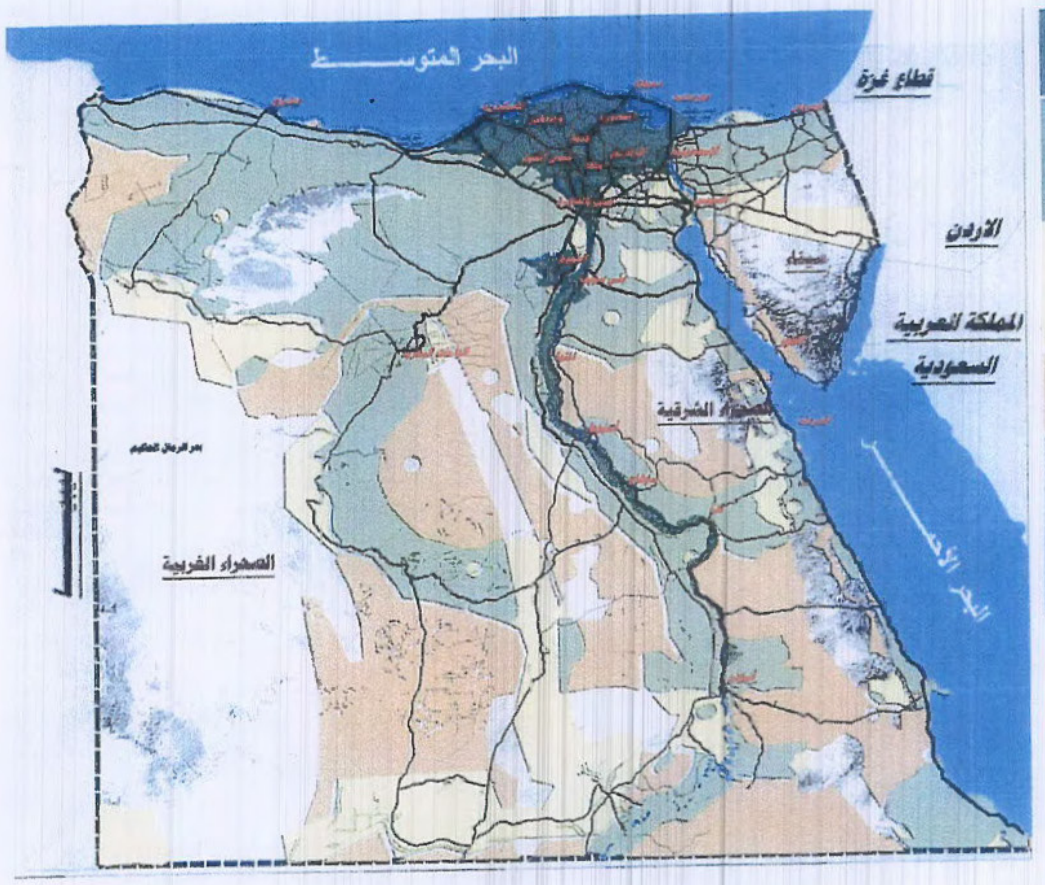

	المساحة المأهولة	٦ %
أولوية أولى	الاراضي الصالحة وفقاً للموارد بدون محددات	٢٤%
أولوية ثانية	الاراضي الصالحة وفقاً للموارد وبعض المحددات	١٦%
أولوية ثالثة	الاراضي الصالحة بشروط ومحددات	٢٩%
أراضي يصعب تنميتها		٢٥%
	الاجمالي	١٠٠%

٤٠% من مسطح مصر يمكن تنميته فى المنظور القريب

الاراضي الصالحة للتنمية تمثل ٦٩% من مساحة مصر (١٦٤ مليون فدان) بخلاف الجزء المعمور

توزيع الأنشطة بالمخطط المقترح

المحاور الطولية المراد تقويتها — محور طولي مقترح

التجمعات العمرانية

- مراكز تنمية إقليمية ٢٠٥٠
- مراكز Gate ٢٠٥٠
- مراكز بينية متطورة
- مراكز تنمية سياحية
- مراكز تنمية ريفية
- مدن وأقطاب صناعية
- مدن مليونية مقترحة

الزراعة

- الزراعة القائمة
- إستصلاح مقترحة
- مراعي مقترحة
- مزارع سمكية

الصناعة

- صناعة معتمدة
- صناعة مقترحة
- أراضي للأنشطة التعدينية
- مواقع مزارع الرياح لأنشطة الطاقة الجديدة والمتجددة

السياحة

- أراضي للأنشطة السياحية
- أراضي سياحة السفاري
- مسار مقترح لسياحة السفاري
- محميات طبيعية صدر قرارات بتحديدها
- محميات طبيعية تحت الدراسة

إمكانية الوصول

- محاور دولية وإقليمية
- محاور رئيسية
- المحاور العرضية المقترحة

توزيع المحاصيل بالأراضى الزراعية المقترحة

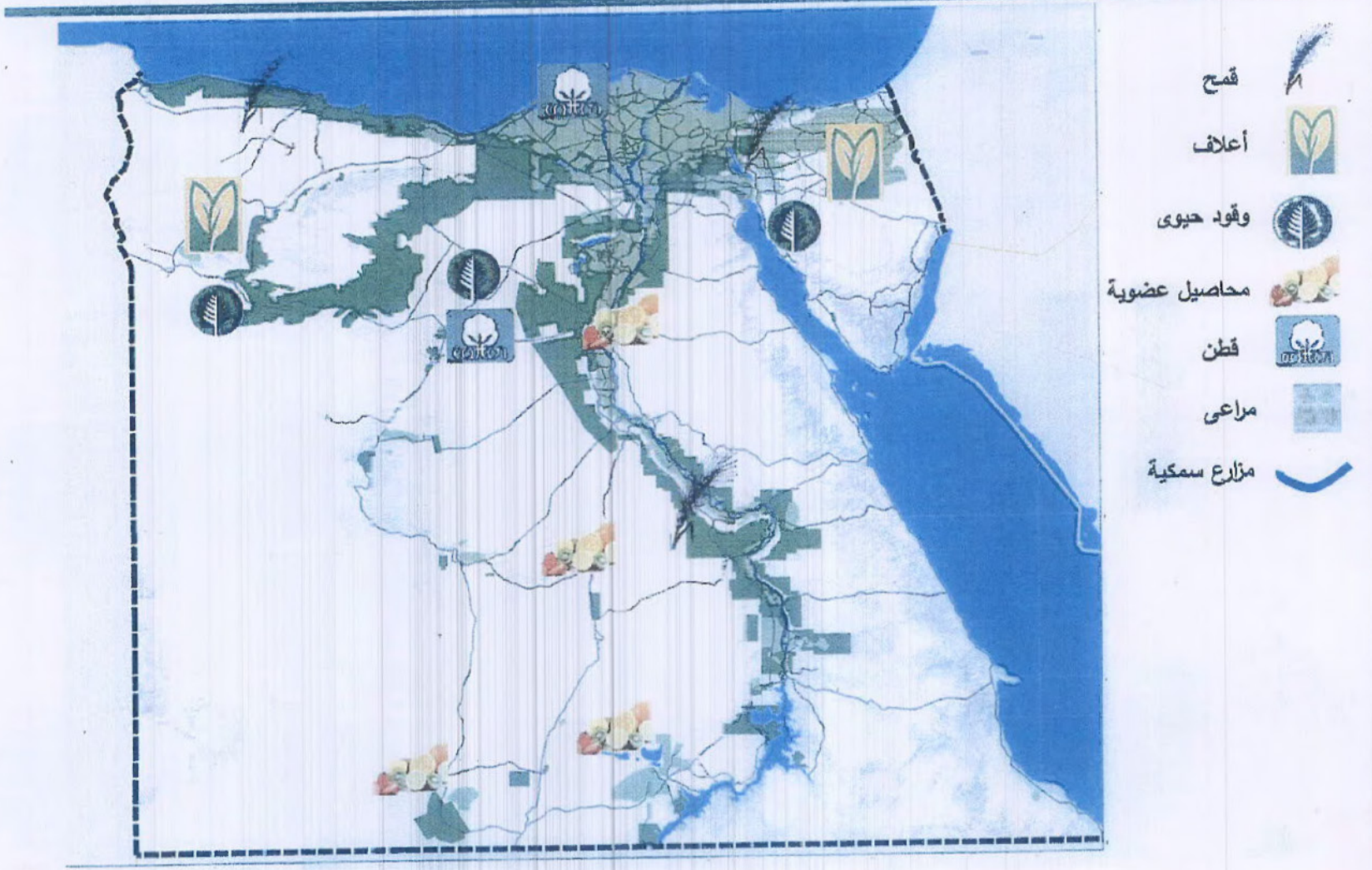

شبكة الطرق القائمة والمقترحة

طرق قائمة

طرق تحت التنفيذ

طرق تحت الدراسة

مطار دولى — ميناء رئيسى

مطار محلى — ميناء محلى

ممر التنمية – د. فاروق الباز

المحاور العرضية المقترحة

١- الطريق الساحلي الدولي (رفح /السلوم)

٢- العوجا / الإسماعيلية / طنطا / وادي النطرون / طريق الجيش / السلوم

٣- طابا / السويس / القاهرة / طريق الجيش

٤- الزعفرانة / بني سويف (الكريمات) – العلمين

٥- رأس غارب / (بني مزار): / (الواحات البحرية – سيوة) / و: (بنى مزار) / رأس الحكمة

٦- ملوى /الغرافرة

٧- طريق الصعيد / البحر الاحمر (سفاجا / اسيوط) – الداخلة – (الخارجة) /أرقين جنوبا

٨- مرسي علم – أدفو

٩- رأس بناس /وادي أسوان/ حلفا

استيعاب السكان والعمالة بالمخطط الإستراتيجى عام ٢٠٥٢

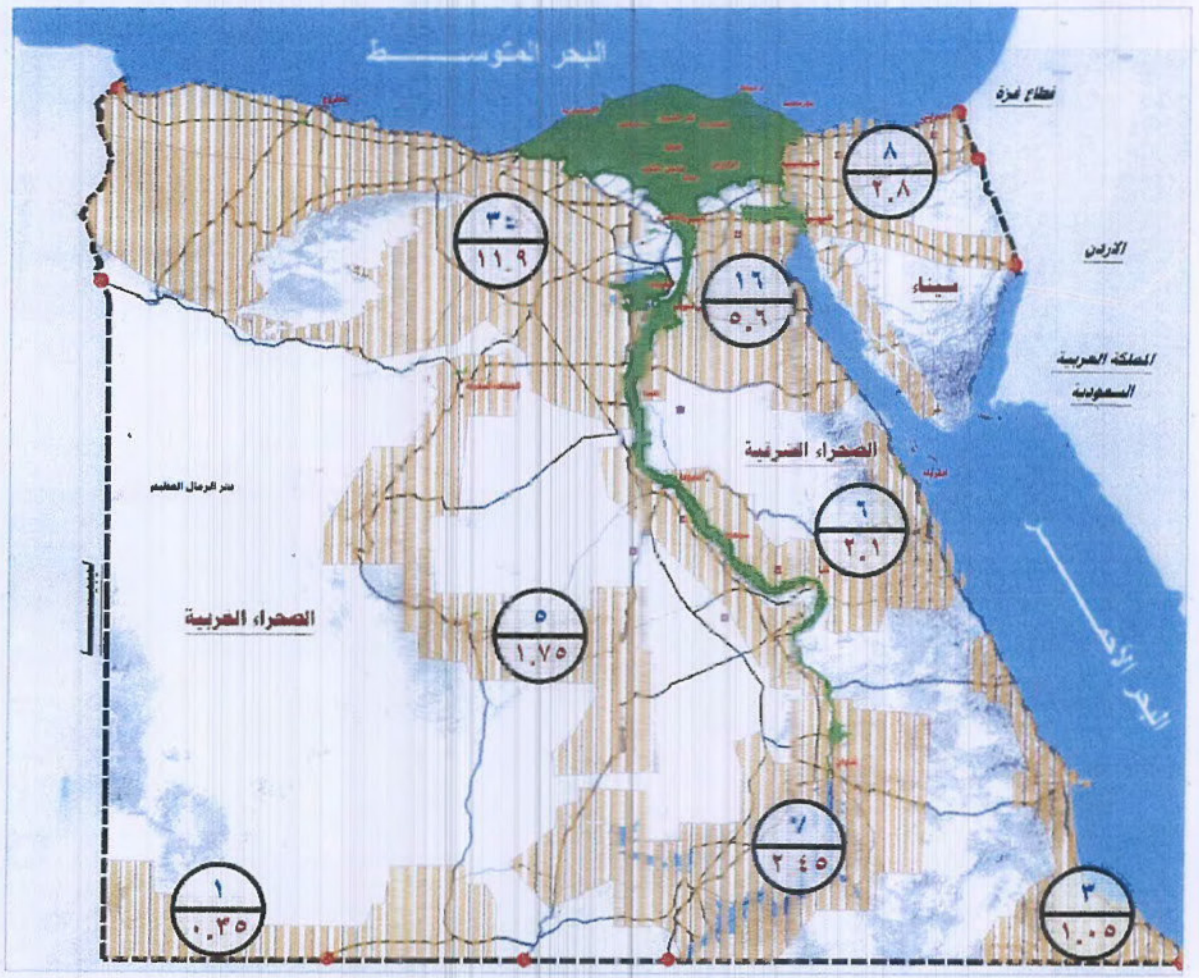

سكان / فرص عمل — مليون

مخرجات المخطط الاستراتيجى القومى للتنمية العمرانية
المؤثرة على التقسيم الإقليمى المقترح

نطاقات التنمية

التجمعات العمرانية

أراضى الأنشطة الإقتصادية

شبكة الطرق والمحاور العرضية والطولية

مناطق التنمية ذات الأولوية والمشروعات القومية

التقسيم الاقليمى المقترح

التقسيم الإقليمى المقترح ٢٠٢٧

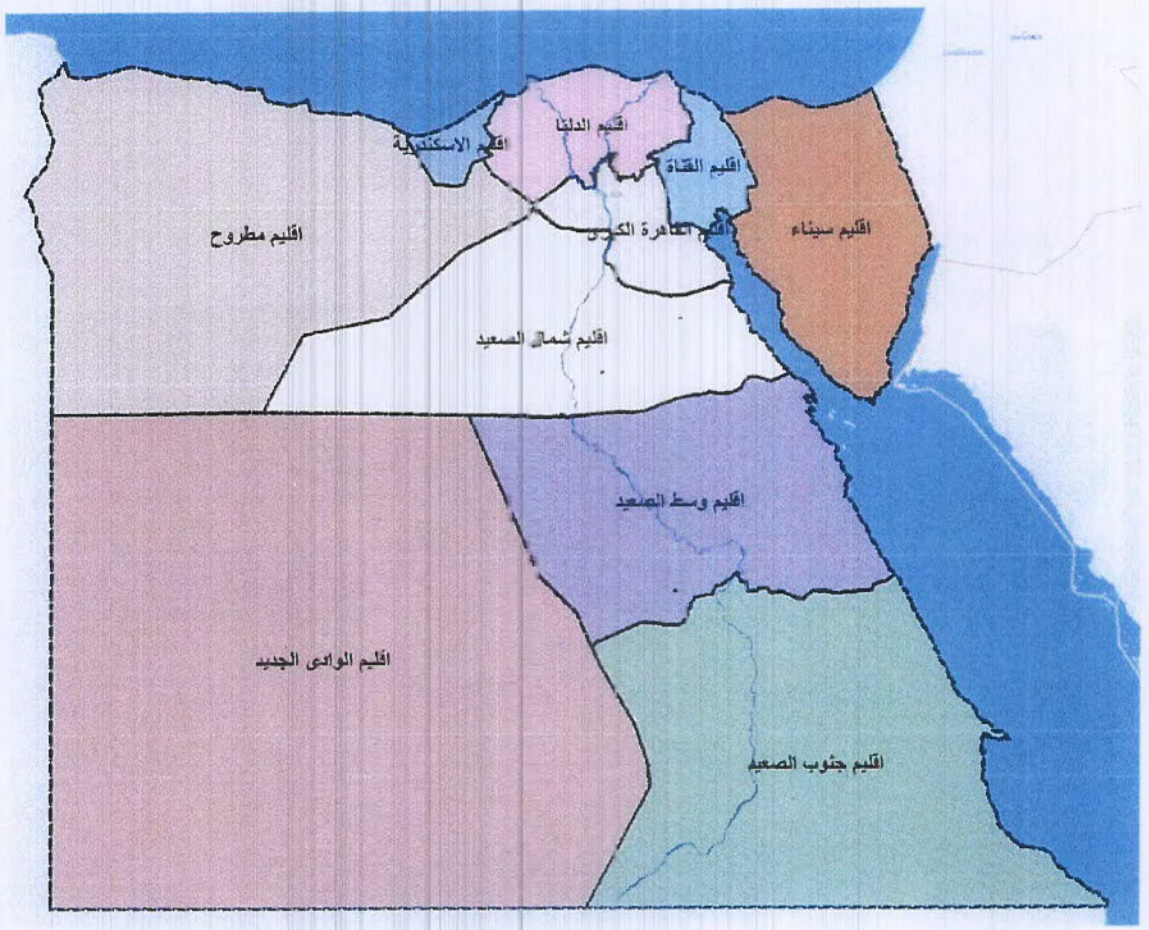

عدد ١٠ أقاليم

خامساً: تقسيم مصر إلي أقاليم تنموية

(١) المركزية واللامركزية في الإدارة

نظام الإدارة في مصر نظام مركزي شديد المركزية ، فحكومة العاصمة تسيطر سيطرة شبه كاملة على شئون المحليات من محافظات ومدن وقرى . وليس للقاعدة الشعبية سلطة فعلية وحقيقية في إدارة شئونها المحلية أو في التأثير على مسار الشئون القومية العامة . لقد كانت لهذه المركزية في الحكم مبرراتها التاريخية والجغرافية ؛ إذ إن حضارة مصر قامت منذ فجر التاريخ على الزراعة النهرية ذات الدورات السنوية الثابتة .ويتطلب ذلك حكومة مركزية تضبط توزيع المياه وتنظيم الري وإقامة وصيانة الجسور. هذا وقد ساعدت طبيعة مصر الجغرافية وشكل المعمور المصري في الوادي والدلتا – كواحة تحف بها الصحراء والبحار– على حتمية المركزية في كيان الدولة وإدارتها.

لقد كان الحاكم – وهو رمز الحكم والإدارة – يجمع في يديه كافة السلطات المدنية والدينية ، كما كان يعتبر المالك الأوحد لكل أرض مصر. وكانت الأرض تقطع (تخصص) لأنصار الحاكم ومعاونيه ، ثم تسترد ويعاد تخصيصها مع كل حاكم جديد .وهذا النظام في ملكية الأرض كان سبباً ونتيجة – في آن واحد لمركزية الحكم في مصر. كان تعداد مصر منذ فجر التاريخ وحتى العصر الحديث حوالي ٣ ملايين نسمة تعيش على حوالي مليوني فدان .

لقد استنفدت هذه الحضارة الزراعية النهرية أغراضها وأتمت دورتها ، ونحن في بدايات دورة حضارية جديدة تقوم على أسس تختلف تماماً عن سابقتها . فتعداد سكان مصر الآن يزيد على ٨٠ مليون نسمة . ومن المتوقع أن يصل عام ٢٠٥٠ إلى ما يزيد على١٤٠ مليون نسمة. والنطاق العمراني لم يعد يقتصر على الشريط الطولي الضيق الذي يسير من الجنوب إلى الشمال ، بل سوف يمتد إلى آفاق أوسع وأرحب في صحراوات مصر وسواحلها. وسوف تتغير أنساق الحياة لكي تتلاءم مع البيئة الإيكولوجية الجديدة بكل تحدياتها ، ومع الفكر والعلم المعاصر بكل معطياته. وسوف يتاح للفرد دور أكبر في تشكيل الحياة الاجتماعية والسياسية، كما سوف يتاح له أيضاً مزيد من الإمكانات للابتكار والإبداع. هذه الحياة الجديدة ستتطلب نمطاً آخر في الإدارة يتسم أساساً بالمشاركة الشعبية الفعّالة على المستوى المحلى وعلى المستوى القومي. كما يتسم باللامركزية في الإدارة تخطيطاً وتنفيذاً . وبتحقيق اللامركزية في نظام الإدارة يمكن أن تتحقق الديمقراطية كنظام سياسي. والقول الشائع في هذا الشأن هو أن "اللامركزية تعنى الديمقراطية "
"Decentralization means Democratization"

إن الاتجاه العالمي التاريخي في إدارة الدولة الحديثة يتجه نحو الحد من المركزية والتوسع في تطبيق اللامركزية. ويقتصر دور الحكومة المركزية في هذه الحالة على الأمور السيادية مثل الدفاع والسياسة الخارجية وإدارة الاقتصاد القومي ، وكذلك إنشاء المشروعات القومية الكبرى والمرافق العامة التي تربط الأقاليم بعضها ببعض. أما حكومة الأقاليم فتقوم أساساً بتقديم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان وثقافة وأمن. وكذلك تقوم بتخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعات المرافق ، وبالتنمية الإنتاجية والخدمية داخل الإقليم .وهذا يتطلب أن يكون للإقليم موارده المالية الخاصة ، والسلطات الإدارية الكافية ، والأجهزة المؤهلة للقيام بمسئولياته. ومن البدهي أن تتم سياسات وخطط الإقليم داخل إطار السياسات والخطط القومية العامة للدولة. ويمكن للإقليم أن يتلقى دعماً من الحكومة المركزية وذلك لتحقيق التوازن في التنمية بين الأقاليم المختلفة وكذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى القومي.

وسوف يؤدى الأخذ بنظام الأقاليم إلي إدارة أفضل للتنمية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي ، وكذلك تحقيق معدلات مرتفعة لها في كل مجالاتها ، كما سيؤدى أيضاً إلي الحد من تضخم البؤرة القاهريه ، بل إلى انكماشها . كما سوف يؤدى إلى إعادة الاتزان إلى النسق العمراني القومي بأكمله وعلاج ما يعانيه من خلل واضح .

(٢) تحديد حدود الأقاليم

تعددت الأسس التي يمكن أن تتحدد بموجبها حدود الأقاليم وذلك لتعدد المدارس الفكرية في هذا الشأن. فضلاً عن أنه لكل دولة خصوصيتها التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الأقاليم بها. ويمكن أن تكون القواعد الآتية أسساً سليمة للتخطيط الإقليمي في مصر:

١- أن يكون للإقليم إمكانات تنموية كافية لكي يكون قادراً على تنمية ذاته بذاته ، ويكون دور الحكومة المركزية في هذا الشأن هو دور" التمكين" والدعم في مراحل التنمية الأولى. كما يجب أن تكون الأنشطة التنموية متعددة ومتنوعة ، وإن كان من الممكن – بل ومن الأفضل – أن يكون للإقليم نشاط تنموي رائد يمثل قاطرة التنمية فيه ، مثل صناعة معينة أو سياحة أو زراعة متخصصة أو غير ذلك .

٢- أن تكون مساحة الإقليم وحجم السكان به كافياً لكي يمثل كياناً مكانياً وسكانياً قادراً على إدارة شئونه بنفسه. كذلك تكون لديه القاعدة البشرية التي يمكن تأهيلها على استيعاب التقنيات الحديثة في تخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعاته.

٣- أن يشتمل الإقليم على جزء من الحيز المعمور الحالي وجزء من الحيز المعمور الجديد حتى تسهل عملية الانتشار السكاني وتوطين الزيادة السكانية خارج الوادي والدلتا. ويجب أن يكون للإقليم إطلالة على البحر المتوسط أو البحر الأحمر، أي أن تكون له موانيه البحرية وأيضاً مطاراته الدولية .

(٣) مجموعات الأقاليم

بدراسة الخصوصية المصرية : السكانية والمكانية ، وما تواجهه مصر من تحديات ومشكلات ، يمكن أن تتجمع الأقاليم في مجموعات رئيسة ثلاث وهي:

١- مجموعة الأقاليم التي تشتمل بصفة عامة على المحافظات الحالية المحصورة في الداخل Inland مثل محافظات الدلتا : كفر الشيخ – الغربية – المنوفية – القليوبية – الدقهلية . ومن الملاحظ أن هذه المحافظات قد بلغت درجة التشبع السكاني القصوى بل تجاوزته . ولذا يجب أن تكون في التخطيط الجديد محافظات طاردة للسكان لتفريغها من بعض ساكنيها . وفى الغالب يكون نمط التنمية بهذه الأقاليم هو : أولاً تطوير ما هو قائم من أنشطة تنموية ، وثانياً الارتقاء بمستوى الحياة الحضرية فيها .
Urban Quality Of Life

٢- مجموعة الأقاليم التي تشتمل أساسا على الحيز الجديد من صحراوات وسواحل وبعض محافظات الحيز الحالي خصوصاً في الصعيد . ويجب أن تكون هذه الأقاليم جاذبة للسكان . ونمط التنمية بها هو : أولاً إنشاء أنشطة تنموية جديدة وإقامة حياة عمرانية جديدة بمستوى حضري حسب المعدلات العالمية المعاصرة ، وثانياً تطوير الأنشطة القائمة والارتقاء بمستوى الحياة الحضرية بالمحافظات الحالية بهذه الأقاليم .

٣- مجموعة أقاليم ذات طبيعة خاصة تنفرد بها ، مثل أن يكون للإقليم أنشطة مكثفة ذات طبيعة دولية كإقليم قناة السويس ، ومثل أن يشتمل الإقليم على عاصمة البلاد وما يتبع ذلك من تضخم كبير في السكان والأنشطة وفى تركيز السلطات كإقليم القاهرة .

ونظراً لأن كل مجموعة من هذه المجموعات تنفرد بخصوصيات معينة تختلف بها عن غيرها من المجموعات ، ولأن أنماط التنمية الإقليمية سوف تختلف من مجموعة لأخرى ، فإن التكوين الهيكلي للإقليم وتحديد وظائفه Functions يجب أن يكون متفقاً ومتناسقاً مع طبيعة هذا الإقليم وخصوصيته . لذلك فإن التنوع في الهياكل الإقليمية والتنوع في أنماط تنميتها وإدارتها يمثل أحد الأسس المهمة للتقسيم الإقليمي في مصر .

(٤) مهام الأقاليم وأطرها الإدارية والتشريعية

١- مهام الأقاليم

مما سبق يتضح أن مهام الإقليم كمستوى إداري مستجد يقع بين الوزارات المركزية والإدارات المحلية يمكن تلخيصها فيما يلي :

- وضع المخطط الإقليمي بمراحله المختلفة ومتابعة تنفيذه .
- تخطيط وتنفيذ وتشغيل مشروعات التنمية الجديدة داخل الإقليم ، خصوصاً في حيزه الجديد .
- تقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لمواطني الإقليم ، مثل الإسكان والمرافق وشبكات النقل والتعليم والصحة والأمن والثقافة والرياضة وغيرها .
- الارتقاء بمستوى الحياة الحضرية في كل مجالاتها بالمحافظات الحالية الآهلة بالسكان داخل الإقليم .
- الارتقاء وتطوير المشروعات التنموية القائمة بالمحافظات الحالية بالإقليم من صناعة وزراعة وغيرها، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة وعدم الاعتماد على التقنيات التقليدية حتى تزداد قدرتها التنافسية محلياً ودولياً .

٢- الإطار الإداري والتشريعي للإقليم

مع تحديد دور حكومات الأقاليم ومسئولياتها ووظائفها functions ، يجب أيضاً تحديد علاقات الإقليم operational links مع الوزارات المركزية من ناحية ، ومع الإدارات المحلية التابعة لها وهى المحافظات والمدن والقرى من ناحية أخرى تحديداً دقيقاً . وبمعنى آخر فإنه يجب تحديد واجبات ومهام كل مستوى إداري من هذه المستويات وتقسيم العمل بينها تقسيماً واضحاً ومحدداً، بحيث تتكامل جميعاً في منظومة إدارية واحدة ذات كفاءة عالية في إدارة التنمية . ولكي نضمن فاعلية هذه المنظومة واستدامتها فإنه يجب أن توضع في إطارها التشريعي الصحيح ، إذ بدون هذا الإطار فإنه يصعب تطبيق نظام الأقاليم ، وتظل المركزية هي البديل الوحيد المتاح لإدارة التنمية والعمران.

مما سبق يتضح أنه لكي تتحدد حدود الإقليم على أسس سليمة ، يجب أن يأتي ذلك بعد أن يتم إعداد التخطيط الاقتصادى والتخطيط المكانى وتوحيدهما فى تخطيط قومى شامل، وليس قبل ذلك . أي بعد أن تتضح الخريطة التنموية للدولة. فتحديد الأقاليم إنما ينبثق من هذه الخريطة بعد أن تتضح معالمها المكانية والتنموية والسكانية. والبدء

في تحديد الأقاليم قبل ذلك يكون بمثابة "وضع العربة أمام الحصان" كما يقول هذا المثل الشهير.

لقد تمت في الماضي عدة محاولات لتقسيم مصر إلى أقاليم سميت مرة بأقاليم اقتصادية ، ومرة أخرى بأقاليم تخطيطية ، ومرة ثالثة بأقاليم إدارية ، ولكن كانت جميعها تنقصها مقوّمات التفعيل والاستمرار. إذ إنها كانت ضرباً من الاجتهاد أو ضرباً من الخيال. وسنعرض فيما بعد إحدى هذه المحاولات والتي قامت بها وزارة الإدارة المحلية عام ١٩٧٧.

(٥) تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية : مشروع وزارة الإدارة المحلية

١- قواعد التقسيم

في عام ١٩٧٤ شكلت لجنة بوزارة الإدارة المحلية كانت مهمتها تحديد الأقاليم التخطيطية بمصر. وقد وضعت اللجنة بعض المبادئ والتي يمكن على أساسها تحديد التخطيط الإقليمي لمصر، وهذه المبادئ هي :

- عدم اعتبار الإقليم مستوى من مستويات الإدارة المحلية في ذلك الوقت واعتباره مستوى تخطيطياً ملزماً . بمعنى أن له سلطة اتخاذ القرارات دون التنفيذ . ويكون لهذا المستوى جهاز يقوم بالأعمال التخطيطية فقط .
- الالتزام بالحدود الإدارية الحالية للمحافظات بقدر الإمكان .
- وحدة الطبيعة الجغرافية للإقليم مع وجود منفذ مباشر على البحر بقدر المستطاع .
- التكامل الاقتصادى بين المحافظات التي يضمها الإقليم الواحد من ناحية وبين الأقاليم المختلفة من ناحية أخرى .
- ضم المناطق الصحراوية إلى الأقاليم الآهلة بالسكان المجاورة . وسوف يساعد ذلك على سرعة تنمية المناطق الصحراوية ، على أساس الأقاليم العمرانية المجاورة لها، بل ستصبح بمثابة مراكز بدايات تنمية لهذه المناطق الصحراوية ، كما سوف تمدها بالعمالة اللازمة لها. كذلك يمكن الاستفادة بالمرافق والخدمات المتاحة في المناطق الآهلة في تنمية المناطق الصحراوية الخالية من مثل هذه الخدمات .

٢- تحديد الأقاليم :

بناء على ما سبق فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم المسطح المصري إلى ٨ أقاليم تخطيطية اقتصادية هي :

- **إقليم القاهرة** : وعاصمته القاهرة ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية .
- **إقليم الإسكندرية** : وعاصمته الإسكندرية ويضم محافظتى الإسكندرية والبحيرة ومنطقة النوبارية .
- **إقليم الدلتا** : وعاصمته طنطا ويضم محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية .
- **إقليم قناة السويس** : وعاصمته الإسماعيلية ويضم محافظات القناة الثلاث (الإسماعيلية وبورسعيد والسويس)وسيناء ومحافظة الشرقية والجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر حتى خليج السويس.
- **إقليم مطروح** : وعاصمته مطروح ويضم محافظة مطروح .
- **إقليم شمال الصعيد** : وعاصمته المنيا ويضم محافظات المنيا وبنى سويف والفيوم .
- **إقليم أسيوط** : وعاصمته أسيوط ويضم محافظتي أسيوط والوادي الجديد
- **إقليم جنوب الصعيد** : وعاصمته أسوان ويضم محافظات أسوان وسوهاج وقنا والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر .

وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم١٨١ لسنة ١٩٨٦ بضم محافظة مطروح إلى إقليم الإسكندرية، وبناء على ذلك بلغ عدد الأقاليم ٧ بعد إلغاء إقليم مطروح وضم المحافظة إلى إقليم الإسكندرية .

٣- النظام المؤسسي للأقاليم

ينص القرار الجمهوري السابق الإشارة إليه على أن: تنشأ بكل إقليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمي وهيئة للتخطيط الإقليمي وذلك على النحو التالى :

اللجنة العليا للتخطيط الإقليمي وتشكل من :

محافظ عاصمة الإقليم رئيساً (عدّل فيما بعد ليصبح أقدم المحافظين رئيساً)- محافظى المحافظات – رؤساء المجالس المحلية للمحافظات المكوّنة للإقليم – رئيس هيئة التخطيط الإقليمى – ممثلى الوزارات المختلفة بالإقليم .

وتختص هذه اللجنة بالآتي:

- وضع المعايير والأطر لوضع التخطيط الإقليمي .
- إقرار التخطيط الإقليمي الذي تضعه هيئة التخطيط الإقليمي وأولويات التنفيذ .
- اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن اعتماد التخطيط الإقليمى من وزير التخطيط .

- متابعة تنفيذ الخطط التنموية .

هيئة التخطيط الإقليمي وتتبع وزارة التخطيط ، ويصدر بتنظيمها وتحديد العلاقة بينها وبين إدارات التنسيق والتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بالاتفاق مع الوزير المختص بالإدارة المحلية . وتختص هذه الهيئة بالآتي:

- دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية للإقليم .
- القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد إمكانات موارد الإقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستخدامها الاستخدام الأمثل .
- اقتراح اتجاهات التنمية وخطوات التطور الاجتماعى في الإقليم .
- ترجمة هذه الاتجاهات إلى مشروعات مدروسة ومحددة .
- القيام بإعداد الكوادر الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الإقليم .
- إعداد التخطيط الإقليمى في ضوء الأولويات والمعايير التي تحددها اللجنة العليا للتخطيط الإقليمى . وذلك بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الخطة عند إقرارها .

وقد أنشأت وزارة التخطيط – تطبيقاً لهذا القرار الجمهوري – هيئات تخطيط إقليمى بمعظم أقاليم الدولة .

٤- قصور التخطيط الإقليمي وعدم فاعليته

بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على صدور القرار الجمهورى بإنشاء الأقاليم الاقتصادية وتكوين اللجان العليا للتخطيط بكل الأقاليم وإنشاء هيئات التخطيط الإقليمي بها إلا أن أداء هذه اللجان والهيئات كان متواضعاً للغاية ، ولم يحقق الهدف من إنشاء نظام الأقاليم بصورة مرضية . ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

- لم ينشأ مع هذا التقسيم جهاز إداري على مستوى الإقليم له سلطات إدارية تنفيذية ذات أثر فعّال ، بل كان واضعو هذا التقسيم التخطيطي حريصين على أن تكون مسئولية اللجنة العليا للتخطيط الإقليمي – المكوّنة من محافظي محافظات الإقليم ورؤساء المجالس المحلية ورئيس هيئة التخطيط الإقليمي وممثلى الوزارات المختلفة – هي مسئولية تخطيطية فقط . ويترك للمحافظات تنفيذ قرارات هذه اللجنة العليا كل في دائرتها . أي أن اللجنة العليا بالإقليم أشبه ما تكون بلجنة تنسيق بين المحافظات دون أن يكون لها سلطة إدارية على هذه المحافظات .

- علاقات اللجنة العليا للإقليم مع الوزارات المركزية غير واضحة وغير محددة في إعداد التخطيط الإقليمي ، وفى إعداد الخطط التنفيذية في الإقليم وفى متابعة تنفيذها .
- وكما أنه لم يتم تحديد علاقات الأقاليم بالحكومة المركزية بصورة واضحة ، فإنه لم يتم أيضاً تحديد العلاقات بين الإقليم وبين مستويات الإدارة المحلية في المحافظات والمدن والقرى التابعة له . أي أن القرار الجمهوري بتقسيم مصر إلى أقاليم قد خلا من تحديد واضح لمسئوليات ومهام كل مستوى من مستويات الإدارة بما يحقق الكفاءة في الأداء وتجنب التداخل في المسئوليات .
- ليس واضحاً وضوحاً كافياً في قرار إنشاء الأقاليم أهداف وأغراض هذا التقسيم ، ووظيفة الكيان الإقليمي المنشأ ، ومدى مسئولياته في إطار الكيان القومى العام.
- كانت رئاسة اللجنة العليا موضع خلاف دائم بين المحافظين . فتارة تكون لمحافظ عاصمة الإقليم ، وتارة أخرى تكون لأقدم المحافظين ، وتارة ثالثة تكون دورية بينهم. ونتج عن هذا الخلاف أن بعض اللجان لم تدع للاجتماع في كثير من الأحيان مما أفقدها فاعليتها .
- لم يتم التقسيم بناء على المعلومات والحقائق التي يسفر عنها تخطيط قومي تنموي شامل ، بل أعد بدون هذا الأساس الحيوي المهم . ولم يذكر في قرار الإنشاء أية إشارة إلى التخطيط القومي الشامل وعلاقة التخطيطات الإقليمية به . أي أن هذه التقسيمات قد تمت في غياب مثل هذا التخطيط.

لهذه الأسباب لم يكتب لهذا التقسيم النجاح كما لم يكتب لغيره من التقسيمات التي أعدتها جهات عدة من قبل .

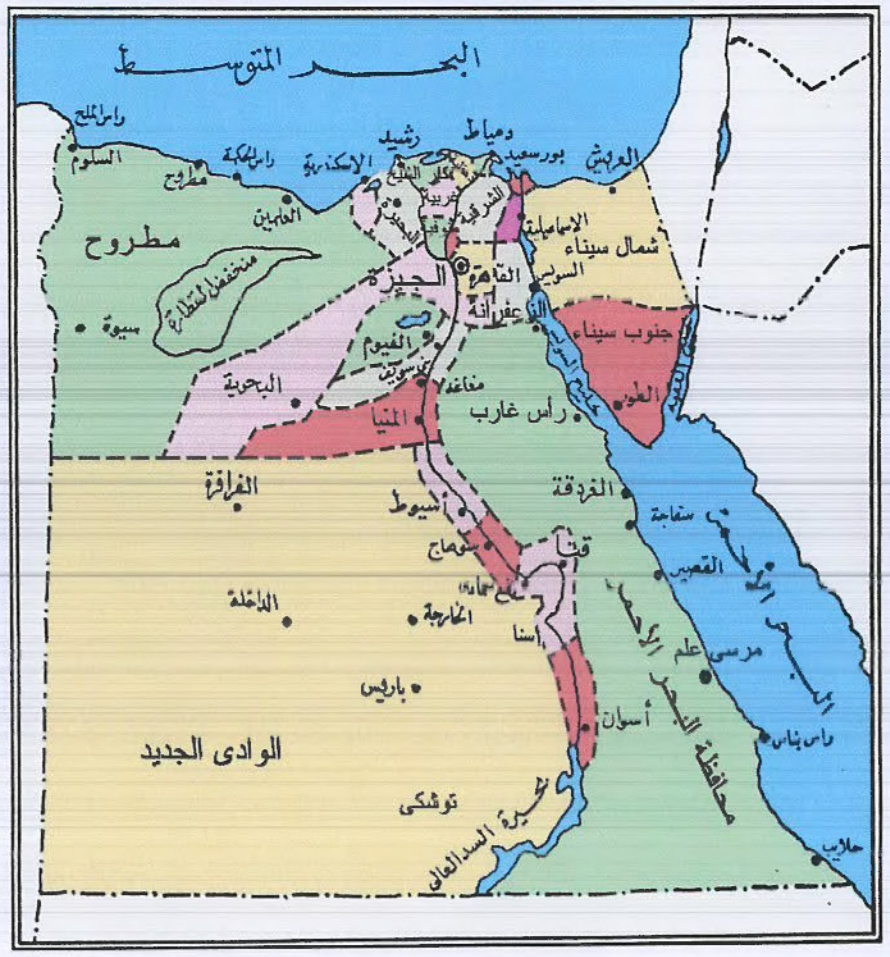

التقسيم الادارى الحالى

تقسيم مصر الى محافظات :

- القاهرة
- الاسكندرية
- بور سعيد
- الاسماعيلية
- السويس
- دمياط
- الدقهلية
- الشرقية
- القليوبية
- كفر الشيخ
- الغربية
- المنوفية
- البحيرة
- الجيزة
- بنى سويف
- الفيوم
- المنيا
- أسيوط
- سوهاج
- قنا
- أسوان
- الوادى الجديد
- مطروح
- البحر الأحمر
- شمال سيناء
- جنوب سيناء

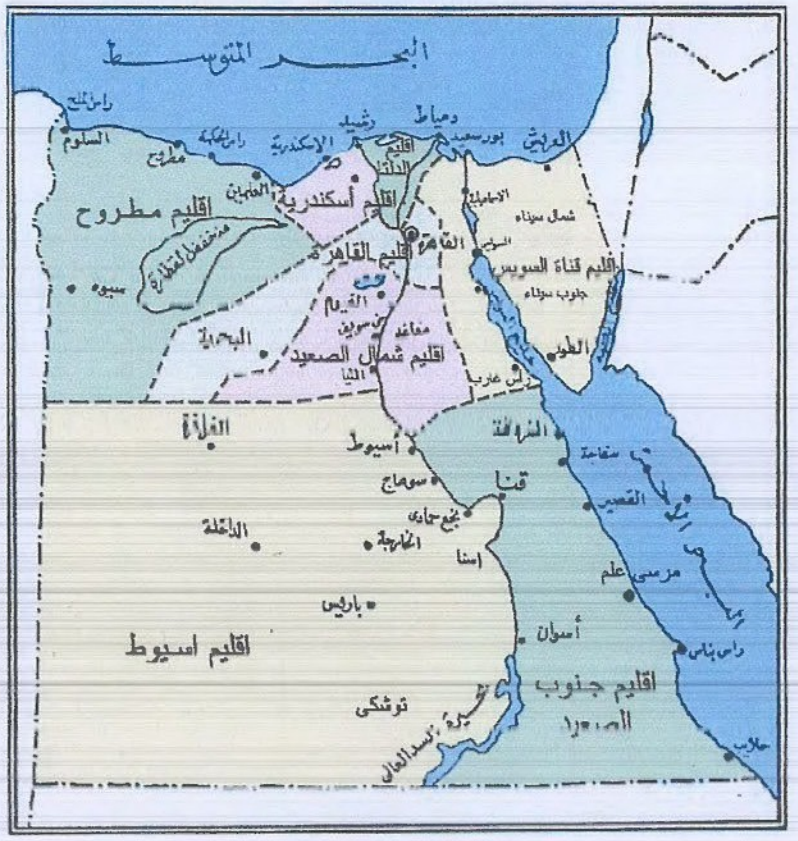

تقسيم المسطح المصرى الى اقاليم تخطيطية
حسب القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٧

١- اقليم القاهرة : ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية
٢- اقليم الاسكندرية : ويضم محافظتى الاسكندرية والبحيرة
٣- اقليم الدلتا : ويضم محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ ودمياط والدقهلية
٤- اقليم قناة السويس : ويضم محافظات الاسماعيلية وبورسعيد والسويس والشرقية ومحافظتى سيناء والجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى خليج السويس .
٥- اقليم مطروح : ويضم محافظة مطروح (ألغى هذا الاقليم وضمت المحافظة الى اقليم الاسكندرية)
٦- اقليم شمال الصعيد : ويضم محافظات المنيا وبنى سويف و الفيوم
٧- اقليم أسيوط : ويضم محافظتى أسيوط والوادى الجديد
٨- اقليم جنوب الصعيد : ويضم محافظات أسوان وسوهاج وقنا والجزء الجنوبى من محافظة البحر الأحمر

سادساً: الهيكل التنظيمي المقترح لإعداد المخطط القومي للتنمية الشاملة

من العرض السابق لمشاكل الحيز الحالي وإمكانات الحيز الجديد المكانية والتنموية والحاجة الماسة إلى فتح آفاق تنموية جديدة لاستقبال الزيادة السكانية الحالية والمتوقعة خلال العقود القادمة، ومن رصد النظم المؤسسية المنوط بها إعداد مخططات التنمية القطاعية والإقليمية والقومية ، وكذلك من تقييم التجارب السابقة في إعداد مثل هذه المخططات ، يتضح ضرورة وأهمية وجود نظام مؤسسي موحد يقوم بإعداد مخطط قومي واحد للتنمية في مصر تشارك فيه كافة الوزارات والهيئات المعنية بالتنمية في كل مجالاتها .

وبذلك تتوحد الجهود في إعداد خطط التنمية بدلا من بعثرتها وتشتتها في مسالك شتى ، والتي لم تؤد في النهاية إلى حل مشاكل مصر بل أدت إلى تفاقمها .

ويرتكز التخطيط القومي الشامل على ركيزتين رئيستين هما التخطيط الاقتصادي والتخطيط العمراني كما سبق توضيحه . والنظام المؤسسي الذي يمكنه إعداد هذا التخطيط الشامل ومتابعة تنفيذه يتمثل في : المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية كرأس هذا النظام والهيئة العامة للتخطيط الاقتصادي والهيئة العامة للتخطيط العمراني والمركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة. وترتبط هذه الجهات رأسياً وأفقياً بعلاقات وظيفية واضحة ومحددة Operational Links تجعل منها منظومة واحدة تعمل بكفاءة عالية وتعاون تام بين أعضائها . وفيما يلي دور كل من هذه الجهات الأربع :

١- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

يتشكل هذا المجلس برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء ورؤساء الهيئات المعنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية واستخدامات أراضي الدولة وبعض الخبراء في هذه المجالات . وتكون من مهامه ما يلي:

- وضع الرؤى والأهداف والسياسات العامة للتنمية الشاملة علي كامل المسطح الجغرافي المصري بحيزيه المأهول وغير المأهول .
- الإشراف علي إعداد وتنفيذ المخطط القومي للتنمية الشاملة .
- اعتماد وإقرار المخطط القومي ، وكذلك المخططات الإقليمية والمحلية (المدن والقرى والمجتمعات الجديدة) التي يتم إعدادها في إطار المخطط القومي .
- اعتماد وإقرار المشروعات الكبري وكذلك الشروط البنائية واشتراطات التنسيق الحضاري .

- وضع السياسات الخاصة بإدارة الدولة للموارد الأرضية .
- وضع الأسس لتخصيص أراضى الدولة في الحيز الجديد والقديم واستخداماتها وتسعيرها.
- اعتماد التخصيصات المطلوبة للوزارات وشركات الاستثمار .
- وضع مشروعات القوانين واعتماد اللوائح الخاصة بالتنمية في كل مجالاتها : الاقتصادية والعمرانية واستخدامات الأراضي .

ويكون للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أمانته الفنية التي يشترك فيها كل من الهيئة العامة للتخطيط الاقتصادي والهيئة العامة للتخطيط العمراني والمركز الوطني لتخطيط استخدامات الأراضي .

٢- الهيئة العامة للتخطيط الاقتصادي

من المقترح أن تنشأ هذه الهيئة داخل وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتكون مهامها كالآتي:

- تجميع كافة الخطط القطاعية المستقبلية التي تقترحها الوزارات والهيئات المعنية بالأنشطة الإنتاجية والخدمية مثل وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارة السياحة ووزارة النقل ووزارة الكهرباء والطاقة ووزارة الموارد المائية والري وغيرها .
- وضع الخطط القطاعية الإنتاجية والخدمية في خطة اقتصادية واحدة بالتعاون مع الوزارات والهيئات السابق ذكرها ، وذلك في إطار الرؤى والأهداف وسياسات التنمية القومية الشاملة التي أقرها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية .
- الاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمركز الوطني لتخطيط استخدامات الأراضي في إعداد التخطيط القومي للتنمية الشاملة .
- عرض المشروعات القومية الكبرى الإنتاجية والخدمية علي المجلس الأعلى لإقرارها واعتمادها .

٣- الهيئة العامة للتخطيط العمراني

تتبع هذه الهيئة وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية وقد تحددت مهامها في القرار الجمهوري رقم ١٠٩٣ لسنة ١٩٧٣ وقانون البناء الموحد رقم١١٩ لسنة ٢٠٠٨ . وسبق توضيح هذه المهام في الجزء الخاص بالنظام المؤسسي للتخطيط والتي تتلخص في إعداد

المخططات الاستراتيجية علي المستوى القومي والإقليمي والمحافظة وكذلك المخططات الاستراتيجية العامة للمدن والقرى .

ويجب أن يضاف إلى هذه المهام أن علي الهيئة أن تشارك الهيئة العامة للتنمية الاقتصادية والمركز الوطني لتخطيط استخدامات الأراضي في إعداد المخطط القومي للتنمية الشاملة .

٤- المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة

يتبع هذا المركز رئاسة مجلس الوزراء . ومن المقترح أن يكون مجلس الوزراء هو صاحب الولاية علي أرض الدولة ، ويكون المركز بمثابة أمانته الفنية في هذا الشأن . وقد سبق أن ذكر أن إدارة أراضي الدولة موزّعة بين عدة وزارات دون تنسيق كاف فيما بينها، وأنه ليس هناك جهة واحدة معينة لتكون صاحبة الولاية Custady علي أراضي مصر بصحراواتها وسواحلها.وكانت تقوم بهذا الدور في الماضي "مصلحة الأملاك الأميرية" التي كانت تابعة لوزارة المالية في ذلك الحين .

وبجانب ما هو منصوص عليه في القرار الجمهوري رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ والخاص بإنشاء المركز تكون مهامه كالآتي:

- تنفيذ السياسات التي يقرها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في مجال تخصيص الأراضي وتسعيرها وتحديد استخداماتها والإشراف عليها.
- تلقى طلبات تخصيص الأراضي من الوزارات مباشرة ومن المستثمرين وتحديد أسلوب التخصيص والسعر الملائم ورفع هذه الطلبات إلى المجلس الأعلى لاعتمادها .
- القيام بتسجيل الأراضي ومتابعة استخداماتها .
- إمداد الهيئة العامة للتخطيط الاقتصادي والهيئة العامة للتخطيط العمراني بكل ما تحتاجانه من بيانات خاصة بتحديد الأراضي الصالحة للاستخدامات المختلفة ، والطبيعة الإيكولوجية والبيئية لهذه الأراضي ، وكذلك طبيعة التربة بها .
- الاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط الاقتصادي والهيئة العامة للتخطيط العمراني في إعداد المخطط القومي للتنمية الشاملة .

ومرفق شكل هيكلي يوضح النظام المؤسسي المقترح لإعداد المخطط القومي للتنمية الشاملة .

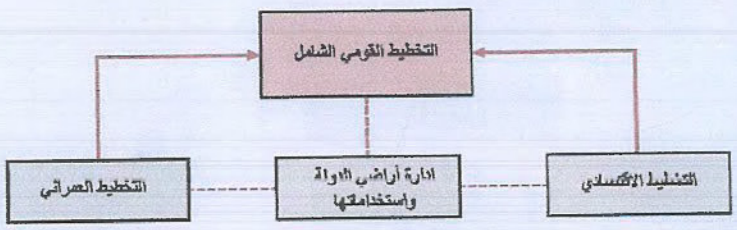

شكل (1)

اعداد التخطيط القومي الشامل

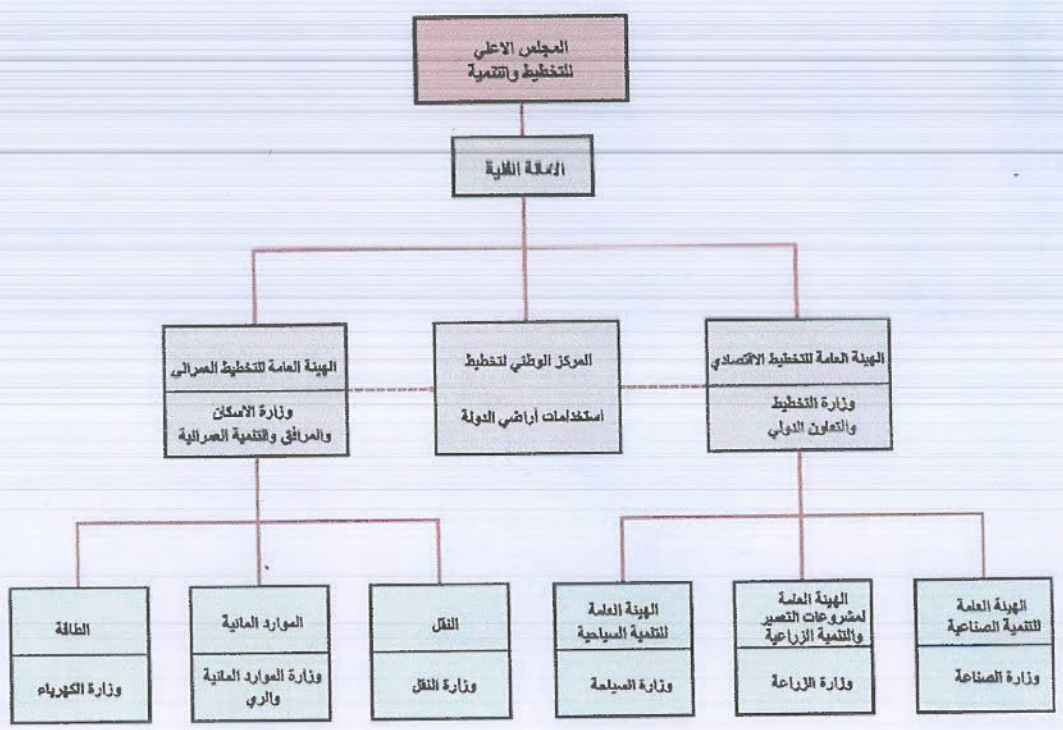

شكل (2)

الهيكل المؤسسي لاعداد التخطيط القومي الشامل

الخلاصة

"التخطيط هو الحل"

- أن الخصوصية المصرية وما تواجهه مصر من تحديات مصيرية تستوجب إعداد تخطيط قومى شامل لتنميتهـا على المدى القصير والمدى المتوسط والمدى البعيد .
- يشتمل التخطيط التنموي الشامل على جناحين رئيسيـن لا غنى لأحدهما عن الآخـر وهما التخطيط الاقتصادى والتخطيط العمرانى .
- يقوم بالتخطيط العمـرانى فى الوقت الحالى الهيئة العامة للتخطيط العمـرانى التابعـة لوزارة الإسكان والمرافق والتنميـة العمـرانية . أما التخطيط الاقتصـادى فيلزمه إنشاء هيئة شبيهة للقيام به ، على أن تتبع وزارة التخطيط .
- يجب أن تعمل هاتان الهيئتـان في تعاون كامـل حتى يتوحد نشاطهما في إعـداد التخطيط القومى الشامـل .
- يشرف على الهيئتيـن المذكورتين المجلس الأعلى للتخطيط والتنميـة برئاسـة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء المعنيين بالاقتصاد والعمران والإدارة . ويقوم هذا المجلـس بوضع استراتيجيـات التخطيط وأطره العامة . وإقراره واعتماده بعد إعداده ، ثم متابعـة تنفيذه .
- تستلزم الإدارة المعاصـرة أن تقسم مصـر إلى أقاليم اقتصاديـة تخطيطية إداريـة لتحقيق اللامركزية فى الإدارة والمشاركة الشعبيـة الحقيقيـة فيهـا . ويجب أن ينبثق التقسيـم من التخطيط القومى التنمـوى ، وبذا تحدد حدود الأقاليـم على قواعد سليمة . ويجب أن يكون لكل إقليـم كيانه العمرانى والمكانـى والاقتصـادى القادر على إدارة شئونه المحلية بذاته فى إطار السياسـات والخطط القومية العامة .
- لقد أدى غياب نظام تشريعى ومؤسسـى لإدارة أراضـى الدولـة خـارج الحـيز المعمور الحالى إلى نتائـج سلبيـة . لذا فإنه من الواجـب وضع مثل هذا النظـام لضمان استخدام الأراضى لأغراض التنميـة وليس للتربح السـريع غير المشـروع . ويشتمل هذا النظام على الأطر والقواعد والإجـراءات الصحيحـة لتخصيص الأراضـى والتصـرف فيها وتحديـد استخداماتها والإشـراف عليهـا .

والله ولي التوفيق